جامعة جيلاني بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية والمحاسبية

العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية

دراسة ميدانية بنك CNEP خميس وكالة 511

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي فيالعلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب(ة): فقير مروى **تحت اشراف: د.محمد لعريبي**

أعضاء لجنة المناقشة

السنة الدراسية 2022/2021

جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية والمحاسبية

العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية

دراسة ميدانية بنك CNEP خميس وكالة 511

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب(ة): فقير مروى **تحت اشراف:د.محمد لعريبي**

أعضاء لجنة المناقشة

السنة الدراسية 2022/2021

الإهداء

إلى من تحت اقدامها تكمن الجنة أمي العزيزة

إلى من جعل مشواري العلمي ممكنا أبي العزيز

إلى توأمي ورفيقة دربي ،إلى اخوتي الاعزاء

إلى كل من علمني حرفا اخلاصا ووفاءا .

إلى كل من سلك سبيل العلم مربعا ومنهجا

إلى كل زملائي وأصدقائي الاعزاء

فقير مروى

شكر وعرفان

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،ياربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك ،يارب لك الحمد ان مننت علي ويسرت لي هذا العمل واعنته عليه، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله.

يطيب لي بعد شكر الله عزوجل،ان اتقدم بالشكر الجزيل إلى استاذي الفاضل د.محمد لعريبي لتفضله الاشراف على هذا البحث،وتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كان لها أكبر الأثر والفضل في انجاز هذا البحث وإخراجه على اكمل وجه.

كما اتقدم بخالص الشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بمناقشة هذا البحث والحكم عليه،هم أستاذنا الذين كان لهم الفضل في في ما وصلنا اليه من تكوين علمي.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من كان له يد عون وإسناد من قريب اوبعيد ،سائلا المولى عز وجل أن يجازيهم خير الجزاء.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف التكاملي بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابةالداخلية من خلال محاورالدراسةالأساسية النظرية منها والتطبيقية .

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لغرض إظهارالجانب التطبيقي ومناقشته ،ولاسقاط هذاالجانب التطبيقي في شكل ميدانياعتمدناعلى المقابلات الشخصية داخل البنك الصندوق الوطني للاحتياط والتوفيرخميس –وكالة 511 مما يعطي الباحث المجال للتوصل لنتائج تخدم الدراسة والبنك .

توصلت الدراسةالى الدور التكاملي للعلاقةبين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابةمن خلال وظيفةا التدقيق الداخلي في تحقيق الفعالية في تعزيزنظام الرقابةالداخلية ،واعتمادالمدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي إضافةإلى ذلك الحرص على التواصل ومناقشةخطط الأعمال والتزام الطرفين بالتطويرالمهني لتحقيق الثقةالمهنية المتبادلة .

The complementary relationship between internal and external audits inimproving the internal control system

Abstract

This study aimed to identify the integration of internal and external audits in improving the internal control system through the basic theoretical and applied axes of the study.

The study adopted the analytical descriptive approach for the purpose of showing and discussing the applied aspect, and to drop this applied aspect in a field form we relied on personal interviews within the Bank National Reserve Fund and savings Khamis - Agency 511, which gives the researcher the field to reach results that serve the study and the bank.

The study found the complementary role of the relationship between internal audit and external audit in improving the control system through the function of internal audit in achieving effectiveness in strengthening the internal control system, and the reliance of the external auditor on the work of the internal auditor in addition to the keenness to communicate and discuss business plans and the commitment of the parties to professional development to achieve mutual professional trust.

الفـــهـــرس

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرفان

الملخص

الفـهـرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

قائمة الإختصارات والرموز

مـقـدمـة أ-هـ

الفصل الأول:الاطار العام للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية

تمهيد 2

المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية . 3

المطلب الأول : نظرة عامة حول التدقيق الداخلي 3

الفرع الأول: تعريف التدقيق الداخلي 3
4

الفرع الثاني : اهمية وأهداف التدقيق الداخلي 4
5

الفرع الثالث : أنواع التدقيق الداخلي 5
5

الفرع الرابع : خدمات ومعايير التدقيق الداخلي 6
7

فهرس المحتويات

	8
المطلب الثاني : نظرة عامة حول التدقيق الخارجي	9
الفرع الأول :تعريف التدقيق الخارجي	9
	9
الفرع الثاني: اهمية وأهداف التدقيق الخارجي	10
	11
الفرع الثالث :خدمات ومعايير التدقيق الخارجي .	12
	13
المطلب الثالث : نظرة عامة حول نظام الرقابة الداخلية.	16
	16
الفرع الأول:تعريف نظام الرقابة الداخلية.	17
الفرع الثاني :اهمية وأنواع نظام الرقابة الداخلية .	17
	18
الفرع الثالث : اهداف نظام الرقابة الداخلية .	19
	19
الفرع الرابع :مكونات نظام الرقابة الداخلية .	20
	21
الفرع الخامس:إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر الجوهرية	22
فرع السادس :اثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من اجل تحسين نظام الرقابة الداخلية .	23 24
	25
	26

فهرس المحتويات

المبحث الثاني : الدراسات السابقة 27

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة وتحليلها . 27

28

29

المطلب الثاني: التعليق على الدراسات السابقة . 30

خلاصة 31

الفصل الثاني: دراسة الميدانية

تمهيد 33

34

المبحث الأول: دراسة حالة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابة ا لداخلية من طرف الصندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك –خميس وكالة 511. 35

المطلب الاول: نبذة عن الصندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك. 35

الفرع الاول: التعريف بالصندوق الوطني التوفير والاحتياط .. 36

الفرع الثاني: التعريف بالصندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك وكالة 511 خميس . 36

فهرس المحتويات

الفرع الثالث: الخدمات المقدمة من طرف الصندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك خميس .	39 40
المطلب الثاني : وصف سيرورة عمل التدقيق الداخلي والخارجي في بنك وكالة 511 خميس .	41
الفرع الاول: اجراءات سيرورة وظيفة التدقيق الداخلي في البنك وكالة 511خميس .	41
الفرع الثاني: إجراءات سيرورة وظيفة التدقيق الخارجي في البنك وكالة 511 خميس.	42
المبحث الثاني : الطريقة والأدوات المستخدمة في انجاز الدراسة	43
المطلب الأول : طريقة وادوات الدراسة .	43 44 47
المطلب الثاني: عرض نتائج المقابلات مع الخبراء.	50
الفرع الاول: واقع التدقيق الداخلي داخل البنك	50
الفرع الثاني: واقع التدقيق الخارجي للبنك	51
الفرع الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية داخل البنك.	51 52
الفرع الرابع: مساهمة التدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية داخل البنك.	53
المطلب الثالث: تحليل نتائج المقابلات.	54

فهرس المحتويات

خلاصة	60
خـاتـمـة	63
	64
	65
المـراجـع	68
	69
المـلاحـق	71

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
جدول 1	اوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	38
جدول2	مناخ المقابلة الحرة	38
جدول 3	مناخ مقابلة 3خبراء	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
شكل 1	هيكل الدراسة	38
شكل2	الهيكل التنظيمي لصندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك خميس وكالة 511	38
شكل 3	دليل المقابلة	

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
ملحق 1	قائمة استقصاء متعلقة بقسم مصلحة التجارية	38
ملحق2	قائمة استقصاء متعلقة بقسم مصلحة الالتزامات	38
ملحق3	قائمة استقصاء متعلقة بقسم مصلحة العمليات الادارية والدعامة المحاسبية	38

قائمة الإختصارات والرموز

إلخ	إلى آخرة

مقدمة

مـقـدمــة

توطئة:

أصبح نجاح أي نظام اقتصادي في وقت الحالي يتوقف ويعتمد على مدى فعالية الأنظمة والتعليمات التي تحكم المؤسسة، ومع التطور المستمر للمؤسسات وتوسعها وتشعب وظائفها وزيادة درجة تعقيدها ، و انفصال الملكية عن الإدارة تولد حاجة إلى ظهور التدقيق بنوعيه سواء كان التدقيق من داخل المؤسسة او خارجها فلكل منهما اهدافه ومسؤولياته ومنهجية التنفيذ الخاصة به لكن يشتركان في هدف هو تحقيق أهداف المؤسسة واستمراريتها .

مع زيادة تعقد حجم بيئة الأعمال وتوافق الأزمات المالية والمصرفية في بداية الألفية من دول شرق آسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت أزمة ولعل كان من أقوى الأزمات في وقتنا الحالي الا وهي أزمة الرهن العقاري ،حيث واجهت الكثير من المصارف حول العالم عدة مخاطر قد تكون ناجمة عن أنشطة المصارف او البيئة التي تعمل فيها ، لذا توجب وضع إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير اللازمة الخاصة بها من خلال تفعيل دور التدقيق الداخلي بالاعتماد على عدة طرق وآليات أهمها وجود مدققين داخلين ذو خبرة وكفاءة،حيث تتوقف كهنة هذه الأخيرة هي تقدير وتقييم نظام الرقابة الداخلية ؛ ومراجعة جميع أنشطة الداخلية للمؤسسة لمساعدة الإدارة على القيام بأعمالها بفعالية والسعي إلى تطوير انظمة وتحويل نقاط الضعف إلى قوة ، لمساعدة المدققين الخارجيين على تقوية علاقاتهم بالمدققين الداخليين ليتمكنو من فهم الرقابة الداخلية للقدرة على تقدير المخاطروتصميم اختبارات التحقق وتحديد طبيعة ونطاق وتوقيت الاختبارات،مما يساهم في تقليل من تكلفة التدقيق الخارجي وسهولة تواصل موظفي المنشأة مع قائمين على عملية التدقيق الخارجي، إضافة إلى ذلك المدقق الداخلي يلعب دور مهم في مساعدة المدقق الخارجي في فهم وظائف نظام الرقابة الداخلية وكذلك تعزيز وجود نظام رقابة كفء وفعال.

ومن خلال ما تم ذكره يتبين علاقة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بما يضمن التعاون بينهمافي تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

مما سبق تتبلور لدينا الإشكالية الرئيسية الدراسة من خلال السؤال التالي :

ما مدى مساهمة العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من اجل تحسين نظام الرقابة الداخلية؟

نطرح الأسئلة الفرعية التالية :والتفصيل أكثر في الإشكالية

ما المقصود بالتدقيق الداخلي ؟وما المعايير والإجراءات الخاصة به؟

ما المقصود بالتدقيق الخارجي؟ وما المعايير والإجراءات الخاصة به؟

هل يوجد علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجية ؟

هل هناك اثر للعلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية؟

ما مدى وجود تواصل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأثره في تعزيز العلاقة بينهما تعزيزا لنظام الرقابة الداخلية ؟

فرضياتالدراسة

توجد علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي .

تساهم العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في فهم نظام الرقابة الداخلية وتقدير مخاطرها وتنفيذ اختباراته.

يساعد التواصل بين المدقق الداخلي والتدقيق الخارجي في فهم بيئة العمل داخل المنشأة وبالتالي تعزيز نظام الرقابة الداخلية .

اهمية الدراسة:

تنبع اهمية هذه الدراسة من الدور الإيجابي للتعاون والتكامل الذي يلعبه كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على مستوى ممارسة المهنتين حيث تساهم في زيادة اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي ،بزيادة قدرة منشآت التدقيق على تقديم الخدمات بشكل أوسع وافضل بمواردها المحدودة من خلال الاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي ، كما تنبع اهمية التدقيق الداخلي والخارجي في المنشأة في تعزيز الرقابة الداخلية وتخفيض تكاليف التدقيق الخارجي بما يحقق الفعالية.

أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الرئيسي للدراسة في توضيح اثر العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وتهدف إلى ما يلي:

-التعرف على عمليتي التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية.

-توضيح العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأهمية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

مبررات اختيار موضوع الدراسة

-ارتباط الموضوع بمجال التخصص "محاسبة وتدقيق"

قلة التطرق إليه على المستوى الوطني في حدود بحوث قلة، حيث اعتمدنا على دراسات أغلبها من دول وعربية او أجنبية.

-للحصول على المزيد من معلومات المتعلقة بالتدقيق .

حدود الدراسة

حدود الزمانية : تم انجاز هذه الدراسة سنة 2022

حدود المكانية : خميس مليانة

منهج الدراسة :

يتمثل المنهج في الأسلوب المتبع بغية الوصول إلى أهداف محددة ، حيث اعتمدنا في الجانب النظري المنهج الوصفي

هيكل الدراسة

مقدمة

طرح اشكالية الدراسة تخمين الفرضيات

التعرف على اهداف الدراسة وابراز اهمية الموضوع ودوافع البحث فيه وتبيان المنهج

الفصل الاول الاطار العام للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية

المبحث الاول:مدخل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخاية والعلاقة

يتم في هذا المبحث عرض الأدبيات النظرية للتدقيق والرقابة الداخلية

مبحث الثاتي عرض وتحليل والتعليق على الدراسات السابقة

يتم في هذا المبحث عرض مختلف الدراسات السابقة وتحليلها ومناقشتها.

الفصل الثاني دراسة ميدانية لبنك صندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك الخميس وكالة 511

دراسة حاالة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في

قمنا في هذا الجزء بدراسة الميدانية في بنك صندوق الوطني للاحتياط والتوفير

الطريقة والادوات المستخدمة في انجاز

قمنا في هذا الجزء من الدراسة بإبراز مختلف الأدوات المستخدمة

خاتمة

تبيان النتاج المتوصل اليـ

اقتراح توصيات وتقديم افكار واقتراحا

مستقبلية متعلقة بموضـ

الفصل الأول

الاطار العام للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية

تمهيد

شهدت السنوات الأخيرة تطورات سريعة في مجال التدقيق بشقيه الداخلي والخارجية نتيجة لهذا التسارع أدى إلى وجوب النظر في نظام الرقابة الداخلية حيث أدى حجم التطورات إلى ظهور التجاوزات والتلاعبات المالي والغير مالي في التدقيق بشقيه نتيجة لهذا ظهرت الحاجة لمساعدة إدارة المؤسسة على تحسين عمل إدارتها وحسن تسييرها من خلال التدقيق الداخلي بالتقسيط والفحص المستمر الأنشطة الداخلية للمؤسسة وتحديد مدى كفاءة الانظمة والعاملين ومن ثمة رفع التقرير للإدارة اما التدقيق الخارجي فهو يهدف إلى طمأنة الملاك على حسن تسيير مؤسستهم ومدى صدق المعلومات المالية المقدمة من جهة طمأنة الاطراف الخارجية المستخدمة لهذه المعلومات على مدى عدالتها وشمولتها من جهة أخرى.اضافة الى ذلك ظهرت حاجة المؤسسة إلى وجود نظام رقابة فعال يضمن استمرارها على المدى البعيد .

ونظرا للاختلاف الموجود في كل من التدقيق الداخلي والخارجي من حيث الهدف او درجة الاستقلالية او متطلبات ممارسة المهنة الا انه يشتركان في العديد من الخصائص في اتباع لنفس المنهج في أداء التدقيق من تخطيط وأداء اختبارات الرقابة الداخلية .

ونظرا للدور الإيجابي الذي العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية على مستوى المنشأة في مساعدتها على نجاحها والتحقق الأمثل أهدافها وحسن التسيير لانشطتها كان لزاما أن نولي موضوع العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية مزيدا من الاهتمام في هذه الدارسة .وذلك بتسليط الضوء على جوانب العلاقة التكاملية والعوامل التي تعزز هذه العلاقة وإبراز دورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية داخل المنشأة.

ولتوضيح هذه الدراسة نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: نظرة عامة حول التدقيق الداخلي

المطلب الثاني : نظرة عامة حول التدقيق الخارجي

المطلبالثالث: نظرة عامة حول نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: عرض وتحليل والتعليق على الدراسات السابقة

المطلب الأول: نظرة عامة حول التدقيق الداخلي

يعد ظهور التدقيق الداخلي حديثا ،حيث دعت الحاجة إليه بسبب الفضائح والأزمات المالية التي حدثت في الآونة الأخيرة، والتطوروالتوسعالإقتصادي التي عرفته المؤسسات إلى الحد الذي أصبح معه من الصعب على الإدارة التعرف على نتائج الأعمال ومتابعتها أولا بأول لذا أنشأ التدقيق الداخلي لمراجعة ما تقوم به المنشأة وكذلك متابعة مدى فعالية الإجراءات المتبعة وتحديد التهديدات المحتملة، وتقديم حلول للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتلك التهديدات.

الفرع الاول :تعريف التدقيق الداخلي

لقد تعدد تعريف التدقيق الداخلي حسب [1]الجوانب التي تم التطرق إليها. حيث أصبح التدقيق الداخلي وظيفة لخدمة المؤسسة ككل وليست الإدارة فقط حيث عرف وفق معهد المدققين الداخلين أنه"هو نشاط مستقل وموضوعي ،يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف اضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها ،يساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم وتحسين فعاليات وإدارة المخاطر والرقابة .

كما عرفه أيضا المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية "هو نشاط مستقل وموضوعي يغطي للمؤسسة تأكيد حول درجة سيطرتها على عملياتها ويقدم مشورته لتحسينها ،ويساهم في خلق قيمة مضافة كما أنه يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم بواسطة نهج منظم ومنهجي ،عمليات إدارة المخاطر،الرقابة ،حوكمةالشركات،ويقدم اقتراحات لتعزيزفعاليتها ".

كما عرف أيضا "نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ومساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها وتحسين فعالية إدارة المخاطر،الرقابة،وعمليات التحكم."[2]

[1] https://na.theiia.org/standards -guidance/mandatory-guidance/pages/Definition-of-internal -auditing.aspx 25/02/2022

[2] Institut français de l'audit du contrôle intemes ,cadre de référence internationale des pratiques professionnelles de laudit interne paris , p 15

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن "التدقيق الداخلي وظيفة يمارسها أشخاص من داخل المؤسسة من أجل مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية من خلال الخدمات الاستشارية و التأكيدية حول الرقابة ،المخاطر ،وعمليات التحكم.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

-اهمية التدقيق الداخلي

تتمثل أهمية التدقيق الداخلي فيما يلي[1]

_المسؤولية اتجاه إدارة المؤسسة :حيث تتمثل أهميته في مساعدة مديري المؤسسة في القيام بوظائفهم اليومية في الإدارة وتسيير شؤون المؤسسة .

_مجال الفحص :تكمن أهميته في التحقق في سلامة نظام مسك الدفاتر أنه سوف يستمر في توفير معلومات دقيقة وبصفة دائمة ،وكذلك التأكد من طرق التجميع المعلومات في التقارير المختلفة توفر للإدارة بيانات يمكن الاعتماد عليها.

_مجال الرقابة الداخلية : فهو يهتم بكل من الجانب المالي ، والجانب الإداري والاقتصادي لنظام الرقابة الداخلية طالما أن مسؤولياته لا تقتصر على الإدارة المالية والمحاسبية بل تعدى ذلك ليشمل كل أجزاء الأخرى بالمؤسسة ،ومن جهة أخرى تكمن أهميته في ضمان لسلامة النظام الكلي للرقابة الداخلية من الناحيتين المالية والإدارية ومدى عمله بما هو مخطط له.

- أهداف التدقيق الداخلي

تكمن أهداف التدقيق الداخلي فيما يلي:

_التأكد من مدى فعالية وملاءمة السياسات وإجراء الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل والتحقق من تطبيقها.

[1] يونس زين ، تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 46 ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ،2010 ، ص 07 .

_التأكد من النظام الإدارة والدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية او مالية معينة .

_اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية .

_التأكد من صحة البيانات ،ومدى الاعتماد العمليات،ودراسة الضبط من خلال مراجعة وتقييم إدارة المخاطر الداخلي وتدقيق البيانات .

_مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر

_ التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول به [1] .

_إعداد تقارير مفصلة ودولية بنتيجة التدقيق ورفعه إلى أعلى سلطة تنفيذية .

الفرع الثالث :أنواع التدقيق الداخلي

أ –تدقيق الالتزام :

يهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة وتقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء :

. التأكد من تطبيق القوانين والتعليمات التي تصدرها المنشأة

.الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة.

.رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة في تطبيق نظام الداخلي.

ب–التدقيق التشغيلي :

يهدف من التحقق من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم التوصيات ،عرف التدقيق التشغيلي بأنه النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث الاختبار وتقويم النشاطات التشغيلية والإدارية ونتائج الأداء الإدارات.

–التدقيق المالي :

محمد فلان، التدقيق الداخلي وعلاقته بالضبط الجودة في المؤسسات العمومية والاقتصادية ، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر بين الواقع وآفاق مستجدات المعاصرة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة 20اوت سكيكدة ،2010 ،ص 7

يهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية وكذا الحفاظ على أصول المؤسسة وتخضع كافة

المالية للتدقيق المالي والمستندي[1].

-تدقيق نظام المعلومات : ان الهدف من تدقيق نظام المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات، لتقديم التقارير المالية التشغيلية في الوقت المناسب وتكون صحيحة وسليمة.

الفرع الرابع :خدمات و معايير التدقيق الداخلي

-خدمات التدقيق الداخلي:

يقدم التدقيق الداخلي عدة خدمات داخل المنشأة كونه وظيفة أساسية داخلها وارتباطه بالإدارة العليا وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي :

-خدمات وقائية :

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المنشأة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة والاختلاس او الهذر وضبط السياسات المختلفة في الشركة من تحريفها او تغييرا دون مبرر.

-خدمات تقييمية:

تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فعالية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المشروع .

-خدمات إنشائية:

وتتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة الشركة بتوفير بيانات ملائمة في تحسين الأنظمة الموضوعة في المؤسسة سواء إدارية أو تنظيمية او فنية.

-خدمات علاجية :

[1] خلف عبد الله الواردات ،التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق.طبعة الأولى ،مؤسسة الوراق للنشر،الأردن، 2006 ص56-60

تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح اي اخطاء تم اكتشافها او التوصيات التي يتضمنها تقريره الخاصة بإصلاح اي اخطاء .

- معايير التدقيق الداخلي:

عرفت معايير التدقيق الداخلي بانها "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي ،بحيث تمثل نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب . وتعتبر معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأكثر استعمالا في العالم حيث تمثل أدلة تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال .

وفيما يلي نتطرق إلى أنواع معايير التدقيق الداخلي التي قسمت إلى ثلاثة أنواع وهي كالاتي:

أ .معايير الصفات :تتناول هذه المعايير خصائص المؤسسات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي وتحوي مايلي:

-1000 الغرض والسلطة والمسؤولية : ينبغي تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية فيما يتصل بأنشطة التدقيق الداخلي بشكل رسمي يتلائم مع المعايير ويوافق عليه المجلس.

-1100 الاستقلالية والموضوعية :ينبغي أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا.ويتصف المدققون الداخليون بالموضوعية في أداء عملهم.

-1200الكفاءة والعناية المهنية اللازمة :ينبغي أن يكون الأداء يتسم بالكفاءة والعناية المهنية اللازمة.

-1300 تأكيد الجودة وبرامج التحسين :على المسؤول على عملية التدقيق الداخلي ان يعمل على تطوير والمحافظة على تأكيد الجودة وبرامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي ومراقبة استمرار فعاليتها.

ب..معايير الأداء: تصف هذه المعايير أنشطة التدقيق الداخلي كما تضع معايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة تضم هذه المعايير ما يلي:

-2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي: على المسؤول على المدققين ان يدير أنشطة التدقيق الداخلي على نحو فعال بما يحقق قيمة عالية للمؤسسة.

-2100 طبيعة العمل: ينبغي أن يشمل نشاط العمل التدقيق الداخلي تقييم واسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم[1].

-2130 الرقابة : ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المنظمة في إرساء آليات فعالية الرقابة عن طريق تقييم فعالية تلك الآليات.

-2200 التخطيط المهمة: ينبغي المدققين الداخليين تطوير وتسجيل خطة لكل مهمة وتشمل النطاق، الأهداف،الوقت، وتوزيع الموارد

-2300 تنفيذ المهمة : على المدققين الداخليين ان يعملوا على تحديد المعلومات الكافية المناسبة الموثوق بها والمفيدة لتحقيق أغراض مهمة.

- 2400 تبليغ النتائج : يجب على المدققين الداخليين ان يبلغوا نتائج المهمات.

-2500 متابعة سير العمل : على المدقق ان يحافظ على نظام لمراقبة سير النتائج التي يتم توصيلها للإدارة.

-2600 قرار قبول الإدارة للمخاطر : ينبغي على المدقق الداخلي مناقشة الإدارة فيما يتعلق بقبول المخاطر فإن لم يتم حل ذلك يجب أن يرفع كل من المدقق والإدارة العليا تقريرا بذلك لمجلس الإدارة لفض النزاع.

ج .معايير التعقيد: تتولى تطبيق معايير الصفات ومعايير الأداء وقد نجد فئات عديدة من معايير التنفيذ وقد وجدت هذه المعايير من أجل أنشطة التأكيد والاستشارة.

المطلب الثاني :نظرة عامة حول التدقيق الخارجي

يلعب التدقيق الخارجي دورا مهما في الحياة الاقتصادية، وتطور بشكل موازي مع تطور المحاسبة والتطور الاقتصادي للمؤسسات .

ويعتبر التدقيق الخارجي عملية منظمة هادفة تسعى للخروج بتأكيد معقول على القوائم المالية ومصداقية الإبلاغ المالي لذا هي تقوم بخدمة العديد من الاطراف سواء داخلية او خارجية. ونظرا لأهمية التي تتمتع بها مهنة التدقيق الخارجي وما لها دور في التأكد من صحة وعدالة القوائم المالية والخروج برأي فني محايد .

[1] احمد حلمي جمعة ،اتجاهات معاصرة في التدقيق والتاكيد الطبعة الأولى،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2009 ص 34-44

الفرع الاول :تعريف التدقيق الخارجي

يعد التدقيق الخارجي من أهم الوظائف التي ترتكز عليه المنشأة عرف التدقيق الخارجي بأنه الفحص الانتقاد المحايد الدفاتر وسجلات المؤسسة بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عليه أتعاب لنوعية الفحص المطلوب منه وذلك لإبداء رأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمؤسسة في فترة زمنية معينة ". [1]

وعرف التدقيق الخارجي بأنه العملية التي يقوم بها شخص مؤهل ومدرب ومستقبل ومحايد ومسؤول يطلق عليه اصطلاحا المدقق الخارجي ، ومجالها القوائم المالية وهدفها إبداء رأي فني محايد على القوائم المالية.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف للتدقيق الخارجي على أنه "عملية منظمة يقوم بها أطراف خارجيين ومستقلين عن المؤسسة محل التدقيق من خلال جمع وفحص وتقييم الأدلة المتعلقة والقوائم المالية ،والنظام المحاسبي للمؤسسة وإعطاء رأي محايد في عدالة وصدق هذه القوائم .

فرع الثاني اهمية وأهداف التدقيق الخارجي

- اهمية التدقيق الخارجي

ان اهمية التدقيق الخارجي تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كان طرفا داخليا اوخارجيا، إذ تعتمد على حد كبير على البيانات المحاسبية في رسم خطط مستقبلية واتخاذ قرارات فرغم تعارض مصالح مستخدمي القوائم المالية وعدم قدرتهم على التحقق من مصداقية المعلومات بأنفسهم ، فإن ذلك يزيد من اهمية التدقيق الخارجي نتيجة العوائد الناتجة منه والتي يستفيد منه مختلف مستعمله.فالاهمية الأساسية للتدقيق الخارجي تتمثل في القيمة المضافة من المعلومات التي تعمل على تعزيز الثقة وزيادة مصداقية تقارير التدقيق التي تكون بمثابة دليل يعتمد عليه لاتخاذ القرارات ومن بين المستفيدين من التدقيق الخارجي نجد[2]:

-إدارة المؤسسة :مصادقة المدقق على قوائمها يمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الاعتماد عليها ، فكلما كان المدقق الخارجي يتميز بالمبادرة والموضوعية وكلما كان مؤهلا اذا خبرة كلما زاد الحمل عليه في المكانة الذي يوضع فيها ويصبح رأيه القاعدة الأساسية في بناء العديد من الأسس الإدارية ، فكلما زادت

[1] امين السيد احمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2005،ص 10

[2] خالد الخطيب ،خليل الرفاعي ، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي،الأردن،دار المستقبل للنشر ،2009، ص 12-13

إدارةالمؤسسة المعنية محل التدقيق بالمدقق الخارجي كلما اعتمدت بالنصائح المقدمة من طرفه مع ان يحرص المدقق على استقلاله وحياده وعدم انحيازه لأي طرف على حساب الاطراف الأخرى.

– المساهمون: يعتبر التدقيق كضمانة للمساهمين لمنع حدوث اختلاس وتلاعبات ، كما ان تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد

–الدائنون: يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق حيث يقومون بتحليل القوائم المالية بعد فحصها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام لانهم يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على معرفة ما اذا كانت قروضهم بالإضافة إلى الفوائد سيتم تستيدها في مواعيد استحقاقها

–العاملون : يفيد التدقيق الخارجي المستخدمين والعاملين من عدة جوانب فهو يقدم لهم المعلومة المتعلقة باستمرار ربحية المؤسسة من جهة ،ومن جهة أخرى فبمجرد علمهم بأن عملهم سوف يخضع للتدقيق ومراقبة من طرف خارج المؤسسة،فإن ذلك يدفعهم إلى الخاص وتقديم العناية الكافية لما يقومون به من عمل ، وسيكون التدقيق الخارجي سببا في تقليل من الأخطاء او منع حدوثها أصلا ومن جهة أخرى اذا اكتشف المدقق الخارجي وجود اخطاء جوهرية نبه الإدارة بذلك ولم تقم بتصحيح تلك الأخطاء الجوهرية ، فإنه يلزم على المدقق الخارجي ان يبين ذلك في تقريره ويوضح في رأيه المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة لا يمكن الاعتماد عليها.

–المجتمع :يتمثل المجتمع في باقي المستفيدين الذين لم يتم ذكرهم لأي شخص طبيعي أو معنوي يتأثر بقرارات المؤسسة محل التدقيق فإنه يدخل ضمن المستفيدين، وكلما زاد حجم المؤسسة وتعاضم حجم راس مالها زاد حجم المجتمع المستفيد من القوائم المالية للمؤسسة وتقرير المدقق الخارجي لها خصوصا اذا كانت المؤسسة متعددة الجنسيات ،فإن المسؤولية تزيد ثقلا على المدقق الخارجي

الذي ينظر إليه أنه الفرد المتكامل الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات .

–أهداف الرقابة الخارجية

تهدف الرقابة الخارجية في المقام الأول ان يبدي المدقق الخارجي رأي فني محايد ، بشأن ما إذا كانت القوائم المالية نعبر بصدق في كل الأمور الجوهرية ، عن المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية.

ويتحقق هذا الهدف بتحديد المدقق الخارجي ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وعرضت في كل جوانبها الهامة وفق إطار محدد

لإعداد التقارير المالية وفيما يلي أهم أهداف الرقابة الداخلية[1]:

-الوجود والتحقق، وذلك بالتاكد ان جميع الاصول والخصوم والعناصر الواردة في الميزانية والقوائم المالية موجودة فعلا.

-الشمولية وهي تعني ان كل العمليات قد تم تسجيلها من قبل المؤسسة وقت حدوثها دون استثناءات وحتى يتاكد المدقق من ذلك عليه

الاطلاع على كل الدفاتر والسجلات.

_مساعدة الطرف الثالث خاصة المساهمين في مراقبة الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة كوكيل عنهم في إدارة المشروع وتحقيق الأهداف الموكلة لديهم.

-العرض والإفصاح حيث تسعى الاطراف الطالبة للمعلومة المحاسبية إلى الحصول على معلومة معبرة وذات مصداقية تعطي صورة وفية الوضعية المؤسسة .

- إبداء رأي فني محايد وهو هدف أساسي المدقق الخارجي حيث يساعد هذا زيادة او تدعيم مدى صدق القوائم المالية عن طريق تقديم مستوى مرتفع.

الفرع الثالث : أنواع التدقيق الخارجي

يصنف التدقيق الخارجي إلى ثلاثة أنواع التدقيق القانوني،التدقيق التعاقدي، والخبرة القضائية يمكن تعريف كل نوع على حدة[2].

-التدقيق القانوني :هو تدقيق إجباري تلتزم به كل مؤسسة تجارية بتعيين محافظ حسابات يقوم بأعمال المراقبة السنوية فهذا النوع يفرض بقوة القانون

- التدقيق التعاقدي: هو تدقيق يتم بطلب من أحد الاطراف المتعاملة مع المؤسسة بهدف التحقق من قوائم معينة ،يمارس هذا النوع من التدقيق مدقق مهني محترف في إطار تعاقدية.

-الخبرة القضائية : هي عبارة عن تدقيق خاص يقوم به مدقق خارجي محترف بناء على طلب من المحكمة

[1] نواف محمد عباس الرماحي،مراجعة المعاملات المالية ،الأردن دار الصفاء للنشر 2009،ص 20-21

[2] حسين أحمد ممدوح حسين القاضي،مراجعة الحسابات المتقدمة ،الاطار النظري وإجراءات عملية،دار الثقافة للنشر ،عمان ،ص 19

الفرع الرابع : خدمات ومعايير التدقيق الخارجي

-خدمات التدقيق الخارجي

تهدف خدمات التدقيق الخارجي إلى التحقق من صحة القوائم المالية التي تقوم بإعدادها الإدارة مدعما بتوجيهات والارشادات اللازمة في اتخاذ القرارات العليا لتحقيق الأهداف المرجوة ثم إبداء الرأي حول عدالة المركز المالي للمؤسسة ونتائج اعمالها ،ويقصد كذلك بالخدمات التدقيق الخارجي هي تلك العملية المنظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الاحداث الاقتصادية وتقديمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية ومن ثم توصيل النتائج إلى الاطراف المعنية [1].

ويمكن إبراز خدمة التدقيق الخارجي فيما يلي :

-التدقيق المبني على المخاطر الخاصة بالمساحة من خلال دراسة شاملة للنظام المحاسبي والوصوالعينات اللازمة للوصول إلى عرض القوائم المالية بصدق وعدالة.

- تقديم التقارير الإدارية المهمة التي تهم المدراء وأصحاب الأعمال ومنها تقرير الحسابات تقارير التنبا بالفشل، تقاريرتحسين ادوات الضبط الداخلي.

-معاير التدقيق الخارجي

تتمثل معايير التدقيق الخارجي المقبولة قبولا عاما والمتعارف عليها، وهي عبارة عن إرشادات عامة تساعد المدقق الخارجي في الوفاء مسؤولياته المهنية عن تدقيق القوائم المالية.

وكانت معايير التدقيق المتعارف عليها قد صدرت من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي وتشمل عشرة معايير مقسمة إلى ثلاثة مجموعات كما يلي:

-المعايير العامة:[2]

[1] https://abdelhamidcpa.com/

[2] حسين القاضي مأمون توفيق حمدان،المحاسبة الدولية ،دار العلمية الدولية للنشر ،عمان ،الأردن .2000 ص 2018.

وهي المعاييرالخاصة بتكوين الشخصي مدقق الحسابات وتشمل ثلاثة معايير :

أ/ يجب أن يكون مراقب الحسابات مؤهلا ومدربا بصورة كافية وملائمة

ب/يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلا ومحايدة.

ج/يجب أن يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية الكافية في تنفيذ وتخطيط التدقيق وإعداد التقرير.

-المعايير العمل الميداني

وهي معايير الخاصة بأدلة الإثبات والأنشطة الاخرى، لتنفيذ التدقيق عمليا وتشمل ثلاثة معايير

أ/ يجب على مراقب الحسابات تخطيط وتقسيم العمل بطريقة ملائمة ،وان يحسن الإشراف على مساعديه ان وجدو.

ب/ يجب على مدقق الحسابات ان يحصل على فهم كاف للرقابة الداخلية ،لغرض تخطيط التدقيق وتحديد طبيعة ومدى توقيت الاختبارات الأساسية.

ج/ يجب على مراقب الحساب ان يحصل على أدلة كافية وملائمة من خلال الفحص ،الملاحظة،الاستفسار، والمضادات.

-معايير التقرير [1]

وهي معايير التي تقوم مدقق الحسابات باعداد وعرض تقرير برأيه الفني على القوائم المالية ككل وتشمل أربعة معايير:

أ/ ان يشير في تقريره الا ان القوائم المالية قد تم عرضها وفقا لأطار إعدادها وعرضها،

ب/ان يشير في تقريره إلى تلك الظروف التي لم يعرض فيها الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية في الفترة الحالية،

[1] عبد الوهاب نصر علي ،هاني خليل فرج،أساسيات المراجعة الخارجية ،اسكندرية ، مصر 2022/2021 ص 38

مقارنة بالفترة السابقة.

ج/ يفترض كفاية الإفصاح المحاسبي وملائمته ما لم يشير في التدقيق غير ذلك.

د/ ان يبدي رأيه على القوائم المالية كوحدة واحدة ، وان يتضمن التقرير تأكيدا بعدم إمكانية إبداءمثل هذا رأي وفي جميع الأحوال لطالما ارتبط اسمه والقوائم المالية فيجب أن يشير في التقرير إلى وصف للعمل الذي قام به.

جدول (1) اوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

وجه الاختلاف	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
التعيين والتبعية	موظف يتبع مستوى إداري معين (الإدارة العليا)	متعاقد مهني مستقل تماما عن الشركة
الجهة المسؤول أمامها	مسؤول أمامرئيس مجلس إدارة الشركة او الإدارة العليا او لجنة التدقيق التابعة للإدارة العليا	مسؤول اما الجمعية العامة للمساهمين
اهداف عملية التدقيق	تتحدد بمعرفة الادارة العليا للشركة وبتوحيد من المعايير الدولية ذات العلاقة وحسب التعاقد ونطاق الارتباط الذي يجريه مع الجهة المسؤولة	تتحدد حسب معايير التدقيق الدولية ولا دخل للادارة بتحديدها وتتمحور حول ابداء رأي فني محايد فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية وفقا لأطار تقارير مالية محددة
الاطراف المستفيدة	الإدارة العليا للشركة ومستويات الإدارية الآخرة ولجنة التدقيق بشكل مباشر والمسلمون بشكل غير مباشر	المساهمون بالاضافة الى الاطراف الخارجية المختلفة

نطاق العمل والاستقلالية	تدقيق مالي وأداء ورقابة اما استقلاليته تابعة لإدارة المنشأة او مجلس الإدارة	تدقيق مالي فقط أكثر استقلالية
هدف تقويم نظام الرقابة الداخلية	التأكد من جودة هذا النظام وتطويره ومعالجة الثغرات ونقاط الضعف	تحديد حجم العينة ونطاق واجراءات التدقيق الخارجي
مجال وغرض التدقيق	التركيز على الكفاءة والفعالية للاحداث وتقويمها والتنبؤ وتقويم الأداء المستقبلي وتقويم نظم الرقابة وإدارة المخاطر وتفعيل الحوكمة في الشركات وبالتالي تشمل جميع الجوانب المالية التشغيلية	الفحص الانتقاد المنتظم بالتركيز على صحة وتسجيل البيانات المالية والخروج برأي فني محايد حول عدالة تمثيل القوائم المالية للواقع المالي للمنشأة وان البيانات المالية قد أعدت وفقا لأطار تقارير مالية محدد.

المصدر : محمد التهامي طواهر ص43

المطلب الثالث :نظرة عامة حول نظام الرقابة الداخلية .

إن تطور البيئة الإنتاجية والتسويقية ونظم الاقتصاد العالمي شجع إلى تطور الرقابة الداخلية لتحقيق الطمأنينة للجهات المختلفة ، وذلك من خلال إيجار منظم للرقابة الداخلية بما يحتويه أساليب رقابة محاسبية إدارية، حيث تمثل الرقابة خط دفاع لحماية الاطراف الأخرى ،تنطلق إجراءات التدقيق من تقييم الرقابة الداخلية لأنه نتيجة هذا التقييم تحدد مدى ونطاق وتوقيت إجراء التدقيق.فاذا اتضح المدقق الخارجي ان نظام الرقابة الداخلية سليم وفعال يستطيع أن يعتمد عليه في إبداء رأيه الفني المحايد.

.الفرع الاول : تعريف نظام الرقابة الداخلية

يعرف نظام الرقابة الداخلية بأنه كل السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول أهداف الإدارة المتعلقة بإدارة العمل بشكل منظم وكفء والالتزام بسياسات الإدارة ،وحماية الاصول ومنع واكتشاف الاحتيال والخطأ ودقة اكتمال التسجيلات المحاسبية ،وإعداد معلومات مالية موثوق بها في الوقت المناسب[1].

وأشار معيار التدقيق الأمريكي 78 إلى أن نظام الرقابة الداخلية " هو عملية مصممة ينفذها مجلس الإدارة وإدارة النشأة والموظفون

لآخرون بإعطاء تأكيد معقول من أجل الثقة في التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح المالية وفعالية وكفاءة العمليات."

كما أشار معيار التدقيق الدولي (315) المعاد صياغته الا ان نظام الرقابة الداخلية "هو عملية يقوم بها أشخاص المكلفين بنظام الرقابة او الإدارة او غيرهم من الموظفين الآخرين بتصميمها وتطبيقها والمحافظة عليها بهدف توفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف المنشأة من أجل الثقة في التقارير المالية المقدمة وفعالية وكفاءة العمليات وامتثال المنشاة للقوانين والانظمة المطبقة.

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، اصدارات معايير الدولية للتدقيق، معيار رقم 400 ص113

اما معهد المدققين الداخليين فقد عرف الرقابة الداخلية "بانها الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات الشركة كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية بحيث تسمح باعداد البيانات مالية يعتمد عليها ومحضرة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ."[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أهم النقاط التي ترتكز عليه نظام الرقابة الداخلية وهي كالآتي :

نظام الرقابة الداخلية ينفذه العامل البشري في جميع المستويات الإدارية والتنفيذية داخل المنشأة.

نظرا لوجود بعض القيود التي تحد من فعالية نظام الرقابة الداخلية،فإن ذلك يؤدي إلى تأكيد معقول وليس مطلق فيما يخص فعالية هذا النظام لتحقيق اهداف المنشاة.

بالرغم من أن نظام الرقابة الداخلية يمثل مؤشرا هاما يمكن اعتماد المدقق الخارجي عليه في تحديد طبيعة ونطاق وتوقيت عملية التدقيق الا ان ذلك يعتمد على مدى تصميم هذا النظام ومدى الالتزام بتطبيقه.

الفرع الثاني :اهمية وأنواع نظام الرقابة الداخلية

-أهميةنظام الرقابة الداخلية:

في بادئ الأمر لم تكن هناك اهمية لأنظمة الرقابة الداخلية نظرا لعدم وجود فصل بين الملكية والإدارة ،حيث كانت رقابة المالك او ما يعرف بالرقابة الشخصية ، وكان المالك هو الذي يقوم بنفسه الرقابة على أنشطة المنشأة وبعد ظهرمفهوم الرقابة كمرادف للضبط الداخلي والذي يعني توزيع المسؤوليات والسلطات بطريقة تحقق الضبط التلقائي للعمليات اليومية وذلك عن طريق قيام شخص آخر بمراجعة ما قام به غيره ، لكن الفضائح المالية ودعاية الاحتيال المالي التي حدثت في السنوات الأخيرة أظهرت ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من المنشآت مما أدى إلى زيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ودورها في منشآت الأعمال الحديثة .

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية خط الدفاع الأول ضل الفشل في المنشآت ،كما وتقوم المنشآت الناجحة بتطبيق نظام رقابة فعال يعمل على إدارة المخاطر لتحسين أداها، ويعتبر نظام الرقابة الداخلية عنصرا أساسيا في نظام الحوكمة ودعم أهداف المنشأة وتعظيم الربحية وتقليل المخاطر وتوفير الوقت والتكلفة وخلق الميزة التنافسية للمؤسسة .

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق تم ذكره ، الجزء الثاني ص 116

وقد نمت اهمية نظام الرقابة الداخلية نتيجة التوسع في أنشطة المؤسسة ،وتعدد مهامها وضخامة الأموال المستثمرة في مشروعات المنشأة والحاجة لتقليل فرص الغش والاستغلال وحماية أصول الشركة وضمان سلامة إستخدامها وتوفير المعلومات والبيانات التي تحتاجها الإدارة بصفة دورية بما يساعدها في إتخاذ القرارات والتخطيط وتقويم الأداء.

كما يعد نظام الرقابة الداخلية أحد مكونات العملية الإدارية المهمة؛ حيث يهدف إلى التأكد من تحقيق الأهداف المرجوة والسياسات المقرة ،والتأكد من حسن الأداء وكفاية العمليات ،وفعالية القرارات ، وتحديد الانحرافات والعمل على تقويمها ،مما ينعكس إيجابا على متخذي القرارات المالية والإدارية ،وتمكن التطبيقات الجديدة لأساليب نظام الرقابة الداخلية وتوقيتاتها من توفير البيانات والمعلومات التي تحتاجها الإدارة بصفة دورية بما يساعدها على تقييم أنشطتها ومقارنتها مع نتائج أعمالها في فترات زمنية مختلفة،واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة اي تجاوزات او قصور أولا بأول ومنع تفاقم المشكلات.

- انواع نظام الرقابة الداخلية:[1]

يمكن تقسيم أنواع الرقابة الداخلية إلى نوعين من الرقابة:

أ-انظمة الرقابة الإدارية

تتضمن هذه الأنظمة خطة التنظيم والوسائل والاجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة ،وضمان تحقيق السياسات الإدارية ،إذ تشمل هذه الخطة على كل ماهو إداري سواء كانت برامج تدريب خاصة بالعمل، او طرق من طرق التحليل الإحصائي لدراسة وضع المؤسسة ، او تقارير الاداء، او الرقابة على الجودة والا غير ذلك من أشكال الانظمة الرقابية الأخرى.

ب- أنظمة الرقابة المحاسبية

تعبر هذه الأنظمة عن الخطة التنظيمية وكافة الاجراءات الهادفة إلى اختيار دقة البيانات المحاسبية النصبة في الدفاتر الحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة والعمل على حماية الاصول المؤسسة من جهة أخرى

[1] https://mohasaba.3oloum.org/t263-topic

الفرع الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى ما يلي :[1]

-إدارة العمل بالمنشاة بشكل منظم وكفء:

ان التحكم في الأنشطة المتعددة في المنشأة وفي مختلف السياسات التي وضعت ،من أجل الوصول إلى معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها والمساعدة في خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها ، وكل هذه الأمور إلى إدارة عمل المنشأة بشكل منظم وكفء.

-حماية الاصول:

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى فرض الحماية المادية والمحاسبية على جميع عناصر الاصول بحيث تتمكن المنشأة من الاستمرار والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة.

-إعداد معلومات مالية موثوق بها:

يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلومات يعمل على معالجة هذه هذه البيانات بهدف الوصول إلى معلومات مالية موثوق بها في الوقت المناسب.

-المساعدة في كفاءة وفعالية النشطة والعمليات:

يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى أحكام إجراءاته وسياساته داخل المنشأة بحيث يضمن الاستعمال الاحسن والكفء لموارد المنشأة والعمل على تخفيض التكاليف ، مما يؤدي إلى تحقيق فعالية وكفاءة أنشطة العمليات.

-الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة:

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى ضرورة التزام إدارة المنشأة بالسياسات الإدارية الموضوعة في كل الوحدات المختلفة في المنشاة،

مما يؤدي إلى تحقيق أهداف المنشأة المرسومة في إيطار الخطة التنظيمية الموضوعة

[1] احمد قايد نور الدين،التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية ، دار الجنان للنشر ،عمان ، الأردن 2015 ص 205

الفرع الرابع: مكونات نظام الرقابة الداخلية

أشار كل من معيار التدقيق الدولي (315) معيار التدقيق الأمريكي (78) إلى أن نظام الرقابة الداخلية يتضمن خمسة مكونات هي :[1]

-بيئة الرقابة :

وتشمل مواقف ووعي وإجراءات الإدارة والمكلفين بالرقابة ،كما أنها تمثل قاعدة نظام الرقابة الداخلية التي فور الهيكل الأساسي والضوابط لهذا النظام ويمكن تحديد عناصر فيما يلي:

.إيصال وتنفيذ النزاهة والقيم الأخلاقية

.الالتزام بالكفاء

.مشاركة المكلفين بالرقابة

.فلسفة وأسلوب الإدارة في تقبل وإدارة مخاطر العمل

.الهيكل التنظيمي

.توزيع السلطة والمسؤولية

.سياسات وممارسات الموارد البشرية

-انشطة الرقابة :

أنشطة الرقابة هي السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ الإجراءات الإدارة وتشمل .

. معالجة المعلومات : خلال هذا النشاط يتم وضع مجموعة من الإجراءات الرقابية اللازمة لفحص دقة واكتمال وتفويض المعاملات

.فصل المهام : ان تفويض أفراد مختلفين بمسؤولية التصريح على المعلومات وتسجيلها والاحتفاظ بالاصول في عهدتهم، يقلل فرص التلاعب والاحتيال أثناء تنفيذ المهام.

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين ، مرجع سابق ، ص 158- 163

.عناصر الرقابة الفعلية: تشمل هذه الأنشطة الأمن الفعلي للأصول. بما في ذلك وسائل الحماية الكافية للوصول للأصول والسجلات بيانات الحساب الآلي.

.مراجعة او تقييم الأداء: خلال هذا النشاط تضع الإدارة نظاما لتقييم أداء العاملين في مختلف الأنشطة والعمليات يعتمد
على مراقبة الأداء الفعلي .

-نظام المعلومات والاتصال:

يتكون نظام المعلومات والاتصال الخاص بأهداف إعداد التقارير المالية من الإجراءات والسجلات التي أنشأت مباشرة وتسجيل ومعالجة التقارير المالية حول معاملات المنشأة والحفاظ على أصولها والتزاماتها وكذا حقوق المساهمين.

ويتعلق إعداد هذه التقارير بالشكل الإلكتروني او المطبوع الذي تستخدمه المنشأة في قياس ومراجعة الأداء المالي للمؤسسة .

-تقدير المخاطر :

وتشمل الكيفية التي تحددها إدارة المنشأة في التعامل مع المخاطر المتعلقة باعداد البيانات المالية حسب إيطار إعداد التقارير المالية ،المطبق من حيث تقديرها لهذه المخاطر وتقييم احتمال وقوعها وتقرير إجراءات الاستجابة لها و النتائج المتعلقة بها

-متابعة عناصر الرقابة:

ان احد مسؤوليات الإدارة هو إنشاء رقابة داخلية والإبقاء على عناصرها باستمرار، ولذا تعمل الإدارة على متابعة تنفيذ هذه العناصر بهدف التأكد ما إذا كانت تعمل كما هو مخطط لها .

الفرع الخامس : . إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر الجوهرية

تتم إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقدير مخاطر هذا النظام من خلال خمسة مراحل وهي كالتالي[1]

أ/ الحصول على الفهم الكافي للرقابة الداخلية: أشار معيار التدقيق الدولي (315) إلى ضرورة حصول المدقق على الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية عند كل عملية تدقيق . وهذا يعني حصول المدقق على معلومات كافية عن المنشأة وعن مكوناتها الرقابية من حيث التصميم والتنفيذ بحيث تساعده في التخطيط لعملية التدقيق، وفي هذه المرحلة يقوم المدقق

بداية بفهم مكونات نظام الرقابة بالإضافة إلى ملاحظة عناصر رقابية معينة للتأكد من أنها موجودة بالفعل ،كما يمكنه التعرف على العناصر الرقابية المصممة بشكل غير مناسب والتي تمثل ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلية بحيث يتم الإبلاغ عنها إلى المكلفين بالرقابة .

ب/ وضع تقدير مبدئي لمخاطر نظام الرقابة بحيث يؤيد الفهم الذي حصل عليه ،والذي يفترض أن يحث بسبب ضعف الإجراءات الرقابية المختلفة في أنواع العمليات او دورات العمليات ، الرئيسية بالمنشاة ،ولذلك يضع المدقق تقدير على اعتبار أن هذا النظام لن يمنع حدوث التحريفات الجوهرية.

ج/ تصميم وتنفيذ اختبارات نظام الرقابة

تهدف هذه الاختبارات إلى تأكيد معقول ان إجراءات وعناصر نظام الرقابة الداخلية تطبق كما وضعتوأنها تعمل بفعالية والإجراءات الرقابية مصممة بطريقة مناسبة لمنع التحريفات الجوهرية في القوائم المالية ، وفي هذه الحالة سوف يتابع المدقق نفس المستوى الذي وضعه لمخاطر نظام الرقابة.

[1] Alvin A arens ; Randal j Elder ,Mark s beasley ; Auditing and assurance servlees : An Integrated Approach, 13th Edition ;prentice Hall 2009.

د/ تقدير مخاطر الاكتشاف وتصميم الاختبارات الأساسية للتدقيق

يعتمد المدقق على نتائج تقدير المخاطر نظام الرقابة ونتائج اختباراته بهدف تقدير مخاطر الاكتشاف المخططة وتصميم الاختبارات الأساسية اللازمة لعملية التدقيق. ويجب على المدقق بعد أن يأخذ في الاعتبار المستوى الملائم للحد من وجود بيانات غير صحيحة ماديا في القوائم المالية والمستوى المقدر للمخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية .

هـ/ إعداد تقرير عن نتائج تقييم نظام الرقابة

يتعين على المدقق الخارجي بعد الانتهاء من فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية أن يقوم بإبلاغ الإدارة بنقاط الضعف بها في صورة تقرير او خطاب مكتوب ،ويتم ذلك في ضوء الفحص والتقييم النظري ،وفي ضوء اختبارات تقييم الرقابة ، بحيث يوضح كافة نواحي الضعف بها مع توضيح الإرشادات التي من شأنها أن تؤدي إلى تلاقي نقاط الضعف ، وفي ضوء ذلك يقوم المدقق باعداد القوائم المالية .

الفرع السادس :اثر التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية

يحقق التعاون بين التدقيق الداخلي والخارجي في تدفق المنافع للمنشأة، حيث يستفيد المدقق الخارجي من المدقق الداخلي بشكل رئيسي عند فهمه وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية وتحديد حجم وتوقيت الإجراءات،الواجب عليه تنفيذها كما ويستفيد المدقق الداخلي من الاحتكاك من المدقق الخارجي لزيادة خبرته ومعرفته وتطوير أساليب التدقيق الداخلي.

ان وجود التدقيق الداخلي على مستوى المنشأة يعطي نوعا من الثقة المدقق الخارجي ،تحسين طرق العمل، تدعيم نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تقليص نطاق اختباراته اعتمادا على المدقق الداخلي.حيث يستفيد المدقق الخارجي من التقارير التي يرفعها هذا الأخير لتكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية التدقيق الداخلي في تحسين وأحكام هذه النظم.

يساعد المدقق الداخلي المدقق الخارجي في تأسيس نظام رقابة كفء وفعال ،والحصول على فهم واضح لوظائف نظام الرقابة الداخلية ، وهذا ما أكدته لجنة المنظمات المهنية في تقريرها حيث حفزت على العمل بشكل وثيق فيما بينهما خاصة في الآمال التالية :

-تحديد مفهوم الرقابة الداخلية والأهداف المرتبطة بها

-تحديد مكونات الرقابة الداخلية

-تحديد ادوات التقييم الملائمة لقياس كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية

-الرقابة الدورية والمنظمة على نظام الرقابة الداخلية للتأكد من الأهداف الموضوعة قد تم تحقيقها .

المدقق الخارجي عند بما عمله على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة في تكوين رأي فني محايد على مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية ودرجة الاعتماد عليه في تحديد نطاق التدقيق والاختبارات اللازمة ، وبما أن دائرة التدقيق الداخلي تقوم بأعمال تعد جزء من نظام الرقابة الداخلية، فذلك يتطلب من المدقق الخارجي ان يتفهم طبيعة العمل في دائرة التدقيق الداخلي ،فإن اتضح المدقق الخارجي ان نظام الرقابة الداخلية سليم وفعال يستطيع أن يعتمد عليه في اختصار جزء كبير من برامج التدقيق وعلى العكس من ذلك فإذا تبين عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية بأنه يكون مضطر لتوسيع الفحص والمستندي ليستطيع إبداء رأيه الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمؤسسة.

والواقع العملي في ممارسة عمل التدقيق بثت ان النسبة الكبيرة من التكامل تتمثل فيما يقدمه التدقيق الداخلي المدقق الخارجي ، حيث المدقق الداخلي يعمل على قياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ، فضلا على أنه موجود بصورة مستمرة في المنشأة فهو يستطيع معرفة كل نشاطاتها وأعمالها ويقوم بعملية التدقيق لكافة العمليات على مدار العام . ويتم تعزيز التنسيق والتعاون والتكامل عندما يستخدم كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أساليب تدقيق وتوثيق مماثلة من خلال عقد دورات يقوم بها المدققين الخارجيين وحضرها المدققين الداخليين في المنشأة.

الوسائل المستخدمة لتعزيز التكامل :

ان مجال التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي واسعة ومتعددة ولعل أبرزها التواصل بين المدقق الداخلي والخارجي وتظافر جهود واستعمال الوسائل التي تطرقت إليها المعايير المهنية للتدقيق الداخلي والتي تتمثل في :

طلاع كل منهما على أوراق عمل الآخر:ا

تجدر الإشارة إلى أن هذه الوسيلة تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة في تحقيق التنسيق والتكامل مابين التدقيق الداخلي والخارجي فمن خلالها نستطيع معرفة الخبرة والمهارة التي يتمتع بها كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ، وكذا معرفة أساليب ونطاق وإجراءات كل منهما وعلى أساس هذا يقوم الطرفين بتنسيق عملهما وضمان التغطية الشاملة لأنشطة المؤسسة واتخاذ كل طرف قراره بمدى اعتماده على الطرف الآخر، ولضمان فعالية هذه الوسيلة لا يد من حصول قناعة وقبول برامج واوراق عمل كل منهما .

اجتماعات دورية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي:

يكمن الهدف من هذه الاجتماعات هو مناقشة خطة عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لضمان التنسيق بينهما .والتغطية الشاملة لكافة نشاطات وعمليات المنشأة ، وتفادي قدر الإمكان حدوث التكرار الازدواجية في العمل ، وإبلاغ كل منهما بأمور قد تكتشف والتي لها تأثير على سير العمل .

تبادل التقارير ورسائل الإدارة

يستطيع كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من خلال هذه الوسيلة من تعديل نطاق عمله اعتمادا على تقرير الآخر ،اضافة الى ذلك المدقق الداخلي يحتاج إلى فهم وقبول رسائل إدارة المنشأة المرسلة إلى المدقق الخارجي، لأن مواضيع المناقشة فيها تساعد على التخطيط في مجالات موضع اهتمام المدقق الداخلي في الفترة القادمة .

تبادل المعرفة والتقنيات والخبرات

تضمن هذه الوسيلة تحقيق الاتصال والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وتكامل فعال بين أعمالهما الأمر الذي ينعكس إيجابا على أهداف المنشأة وضمان حسن سيرها واستمراريتها ولضمان نجاح هذه الوسيلة يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط :

– يجب تأكد مدير التدقيق الداخلي من أساليب وطرق عمل المدقق الخارجي مفهومة بدرجة كافية وهذا حتى يتمكن المدقق الداخلي من:

•وجود اتصال بينه وبين المدقق الخارجي

•تقييم عمل المدقق الخارجي بغرض الاعتماد عليه

–توفير المعلومات الكافية لتمكين المدقق الخارجي من فهم ادوات وطرق عمل المدقق الداخلي وتسهيل اعتماده على العمل المنجز من طرف هذا الأخير.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن اضافة وسيلة هامة في تعزيز التكامل وزيادة الثقة ودرجة الاعتماد على كل من عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتحسين نظام الرقابة الداخلية نذكرها :

الملف المشترك والذي يحتوي على :

–برامج واوراق التدقيق

–سياسة وإجراءات نظام الرقابة الداخلية

–التقارير التي تحتوي على نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية ومختلف التغيرات التي يتم إعدادها من طرف كل من المدققين الداخليين والخارجيين

المبحث الثاني : عرض وتحليل وتعليق على الدراسات السابقة

اتماما لما تطرقنا إليه سابقا من إيطار نظري لعملية التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية ، نحن بصدد ذكر في هذا المبحث الرابع مجموعة من الدراسات التي اهتمت بنفس موضوع بحثنا وسنحاول معالجتها وإبراز الجانب الذي تطرق إليه كل باحث هذا الموضوع ، وأوجه الاختلاف مع بحثنا .

1.عرض الدراسات السابقة وتحليلها

دراسة **(يوسف محمد مطرية ،2017)** بعنوان اثر التكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية على تعزيز نظام الرقابة الداخلية.هدفت هذه الدراسة إلى شرح وتفصيل علاقة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومدى اهمية ذاك التكامل على مستوى تحقيق المراجعتيينلاهدافهما وعلى مستوى نجاح المنشأة واستمراريتها من خلال تعزيز انظمة الرقابة الموجودة بها .

وقد عالجت هذه الدراسة :اهمية التكامل والتعاون بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجة له دور في تحقيق الجودة والفعالية للطرفين والمنشاة في تعزيز انظمة الرقابة الموجودة بها ، وذلك لأن المراجع الداخلي يمارس الرقابة السابقة واللاحقة خلال تواجده اليومي في المنشأة والاطلاع على الخطط واللوائح وآلية تنفيذها ، اما المراجع الخارجي في مارس الرقابة اللاحقة فقط لأن عدد مرات نزوله للمنشأة محدود يكون عادة بعد تنفيذ الأعمال والتأكد من سلامة أنظمتها الرقابية.

دراسة (**بلعربي سارة 2016\2017)** التكامل الوظيفي بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي .هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي واوجه الاستفادة من تعزيز هذه العلاقة ، كما أبرزت هذه الدارسة اهمية التنسيق والتعاون الفعال بين التدقيق الداخلي والخارجي مما يعود بالنفع على الطرفين والمنشأة في تسيير أعمالها وتحقيق اهدافها .

تطرقت هذه الدراسة : اهتمام المدقق الخارجي بعدة أمور تتعلق بالمدقق الداخلي قبل الاعتماد عليه وأهمية وجود تواصل فعال بين التدقيق الداخلي والخارجي في إتمام عملية التدقيق وإضافة قيمة لمنشآتهم وتدعيم التنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي من خلال المشاركة الخبرات بينهم.

دراسة **(بوبكر عميروش 2010 \2011)** دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة .هدفت هذه الدراسة إبراز دور المدقق الخارجي في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية حيث تعتبر أساس لإبداء رأيه حول القوائم المالية التي المخزون من أهم عناصرها،

تناولت هذه الدراسة ، ضرورة تعزيز دور المدقق الخارجي في عملية المراجعة من خلال فحص نظام الرقابة الداخلية بما يتعلق بتقويم الوضع التنظيمي المخزون ونطاق الرقابة الخارجية ، وتقويم الكفاءة والعناية المهنية المدقق الخارجي حيث أن الغرض الرئيسي المدقق الخارجي يتمثل في التأكد من أن القوائم المالية المنشأة خالية من أي تحريفات جوهرية وبالتالي سلامة عناصر المخزون ، وضمان عدم وجود اخطاء تتعلق بنظام الرقابة الداخلية اي خلل يعود بالسلب على عناصر المخزون وبعملية تدقيق.

دراسة **(دغة ايمان ،عنان رحمة 2018\2019)** دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية. هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور التدقيق الداخلي في المنشأة باكتشاف مختلف انحرافات والقضاء على نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية والمساهمة في تفعيله من خلال الدور الفعال الذي يلعبه.

من خلال هذه الدراسة تم الوصول إلى العديد من نتائج وهي كالآتي التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في المنشأة وتسليط الضوء على نظام الرقابة الداخلية، التصميم السليم للنظام من شأنه دعم الأهداف المرجوة من النظام ، وأهم شيئ هو مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال الإجراءات المسبقة لعملية التدقيق الداخلي.

دراسة **(عمر الحاج دحو 2017\2018)** التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية .هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية تقييم مخاطر نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء المؤسسة من خلال مختلف الأساليب المستعملة من قبل المدقق الداخلي في تحسين العمليات الداخلية

حيث تطرقت هذه الدراسة الأسس المتينة التي تقوم عليه الرقابة الداخلية للتقليل مخاطر الرقابية ، وما مدى مساهمة التدقيق القائم على مخاطر الرقابة الداخلية في تعزيز نظام الرقابة الداخلية.

دراسة (**Rmyamasaw and ramen 2012**) بعنوان :

« An Evaluation On How ExternalAuditorscanbenefitfrom the good workrelationshipwithinternalauditors for Audit Assignments. »

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي اوجه الاستفادة من هذه العلاقة كما بينت اهمية العلاقة القائمة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بما يعود بالنفع على كلا الطرفين والمنشأة .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى اهتمام المدقق الخارجي بعدة أمور تتعلق بالمدقق الداخلي منها الاستقلالية والموضوعية وخبرته، كما توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين كفاءة المدقق الداخلي وفعاليته حيث يهتم المدقق الخارجي بهذه الأمور لإنجاز عمله .كما يتوجب اهتمام بالتدقيق الداخلي واستقلاليته لزيادة اعتماد المدقق الخارجي على خدماته.

دراسة (**Mihret 2011**)بعنوان:

« Reliance of externalAuditors on internal Audit work«

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على اعتماد المدقق الخارجي على خدمات المدقق الداخلي وإبراز التفاعل بين الإدارة، مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وقد أكدت واوصت على معايير التدقيق المطبقة للاعتماد على المدقق الخارجي.على كفاءة وخبرة المدقق الداخلي .

وقد تناولت هذه الدراسة اهمية أداء المدقق الداخلي التي تحدد مدى تفاعل بين المدقق الخارجي والمدفعي الداخلي ومدى اعتماد هذا

الأخير على المدقق الداخلي. كما درجة اعتماد المدقق الخارجي على عمله.

دراسة (**Avram.Et .Al.**)بعنوان:

« The relation betweeninternal and external audit. »

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح اوجه التشابه والاختلاف لكل من مهنة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ،وإبراز الدور التكاملي بينهما .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أنه اوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والخارجي تكمن في كلاهما يخضعان لنفس المعايير الدولية ،بما ذلك معايير الأداء المهني والسلوك الأخلاقي ،واستقلالية كلاهما مهمة لعملية التدقيق بالاضافة الى كلاهما على تقييم نظام الرقابة الداخلية .وكذلك توصلت إلى وجود اوجه اختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي. وهناك علاقة تكاملية بين الطرفين ،حيث يعتبر عمل المدقق الخارجي تكملة لعمل المدقق الداخلي حيث يعتمد عليه في عملية التخطيط والتنفيذ.

التعليق على الدراسات السابقة:

على ضوء ما تم التطرق عليه في هذه الدراسات تبين أنها ركزت علا كلا من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في جانب العلاقة التكاملية بينهما .وأوجه التشابه والاختلاف كما أوضحت بعض الدراسات على أهمية وجود تواصل بين التدقيق الداخلي والخارجي من أجل المساهمة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية هذا من جهة ومن جهة أخرى وجوب التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ،كما بينت درجة اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي من خلال اعتماد على نتائج المدقق الداخلي في تقييم درجة متانة نظام الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف فيه. ومناقشة التوصيات بينها للحد من والتلاعبات والتجاوزات.

وفي ضل وجود العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي فإن المدقق الخارجي يمكنه الاعتماد على المدقق الداخلي في تقييم درجة سلامة نظام الرقابة الداخلية نظرا للوضع التنظيمي المدقق الداخلي كونه يعمل بالمنشاة وعلى دراية باامورها.فان مساهمة تزيد الثقة في الاعتماد على القوائم المالية وتحقيق الكفاءة والفعالية داخل المنشأة بالتقليل من ازدواجية وتكرار الأعمال وبالتالي تقليل تكاليف التدقيق الخارجي التي تتكبدها المنشاة

خلاصة

من خلال هذا الفصل قمنا بعرض عام لعملية التدقيق بشقيه تدقيق داخلي وتدقيق خارجي كما قمنا بذكر نظام الرقابة الداخلية،حيث قمنا بالطرق للمفاهيم العامة والأسس النظرية لكل من التدقيق ونظام الرقابة الداخلية وقمنا بتوضيح أهميتها والعلاقة التي تربط بينهما ، ويفرض التفصيل قمنا لإبراز العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والخارجي ومدى أهميته في تفعيل نظام الرقابة الداخلية حيث يتعاون مل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اكتشاف نقاط الضعف فيه والسعي لتحسينه واقتراح التوصيات لمعرفة الثغرات الموجود ة به وتقويمه من أجل تحقيق أهداف المرجوة منه نظرا مدى أهمية نظام الرقابة الداخلية والدور الذي يلعبه

الفصل الثانـي

الدراسة الميدانية

تمهيد

ان تكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية يعتبر من المواضيع والبحوث الواسعة والمتفرعة نظرا لأهميتها في الحياة الاقتصادية ، فإذا حاولنا في الجانب النظري الإلمام بالجوانب المهمة لهذه الدراسة لكن مع ذلك وجدنا ان الموضوع لا يد ان يكون مدعما بدراسة تطبيقية شاملة ومعمقة في إحدى بنوك الجزائرية والمتمثل في الصندوق الوطني التوفير والاحتياط –بنك– خميس .

والذي يعتبر إحدى أهم البنوك الرائدة الناجحة كان من السهل القيام بهذه الدراسة بتطبيق عملية التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ووجود نظام رقابة داخلية في هذا البنك يعتبر ضرورة لا بد منها نظرا لكبر حجمها وتعدد نشاطاتها وهياكلها وطابعها العمومي الذي يعكس صعوبة الالتزام وإمكانية وجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية

وبما أن تحسين نظام الرقابة الداخلية لا يكون إلا بالتكامل مع التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي فكان لزاما منا في هذه الدراسة إجراءات مقابلات كلا من المدراء والمدقيق والاطلاع على بعض وثائق وذلك في مدة التربص ابتداء من إلى.

كان لزاما علينا من أجل انجاح الدراسة بإسقاط الجانب النظري من جهة ومن جهة أخرى استخدام مختلف الأدوات لاكتشاف الثغرات واستخراها وتحليلها من جهة اخري .

لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثيين :

المبحث الأول: دراسة حالة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابة ا لداخلية من طرف الصندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك –خميس وكالة 511.

المطلب الأول : نبذة عن الصندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك

المطلب الثاني : وصف سيرورة عمل التدقيق الداخلي والخارجي في بنك خميس وكالة 511

المبحث الثاني : الطريقة والأدوات المستخدمة في انجاز الدراسة

المطلب الأول : طريقة وادوات الدراسة

المطلب الثاني: عرض نتائج المقابلات مع الخبراء

المطلب الثالث : تحليل نتائج المقابلات

المبحث الأول :دراسة حالة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية من طرف صندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك–خميس وكالة 511

خلال الفترة التربص التي قضيتها في مؤسسة صندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك –خميس ، ومحاولة لإثراء دراستنا كان لنا الحظ بلقاء مديرة البنك ، نائب المديرة ، رئيس مصلحة التدقيق الداخلي، مجموعة من خبراء التدقيق الداخلي اضافة الى محافظ الحسابات والذين استفدنا من خبرتهم التقنية والميدانية خاصة فيما يتعلق بوظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والعلاقة التكاملية بينهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية ، والذين لعبو دورا حيويا في تسهيل المنوطة بنا من خلال تسهيل العقبات والعراقيل التي واجهتنا طيلة مشوارها لإتمام الدراسة .

المطلب الأول: نبذة عن الصندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك .

الفرع الأول: التعريف بالصندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك.

تم تأسيس الصندوق الوطني التوفير والاحتياط في10اوت 1964بموجب قانون رقم 64\227 وتتمثل مهمة الصندوق في جمع المدخرات الصغيرة للعائلات والأفراد ، اما في مجال القروض فإن الصندوق لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات (تمويل البناء ، الجماعات المحلية ، وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية)

وابتداءا من 1971وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني التوفير والاحتياط كبدك وطني للسكن ، وهذا الأمر قد أعطى دفعا قويا له حيث انه أمام حافز الحصول على سكن في إطار برنامج الصندوق .

قد زاد من ادخار العائلات وارتفعت بالتالي موارده المالية ، وفي إطار سياسته الافتراضية في مجال السكن فإن الصندوق يقوم بمنح قروض اما لبناء سكن او شراء سكن او تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية .

تم تحويله الى بنك سنة 1997 مما عزز له إمكانية توسيع نطاق البنك ولا سيما في تمويل المؤسسات الاستثمارية

يعتبر صندوق الوطني التوفير والاحتياط – بنك شركة ذات أسهم تابعة للقطاع العام في نظامها القانوني برأس مال يقدر 46مليار دينار جزائري.

بلغ عدد حسابات الادخار 7ملايين حساب عبر وكالات البنك وشبكة بريد الجزائر والذي يتكون من 3500وكالة التي تجمع الادخار لحساب البنك.

مجموع الإدارات لدى البنك 1400مليار دينار جزائري بينما تبلغ قيمة التمويلات الممنوحة 843مليار دينار جزائري إلى غاية نهاية ديسمبر 2017بما فيها 348مليار دينار جزائري خصصت لتمويل الخواص علما ان سوق . السكنات لا يتجاوز 600مليار دينار جزائري .

ساهم البنك من نشأته إلى يومنا هذا في إسكان 500الف عائلة جزائرية من خلال تمويل مختلف مشاريعهم السكنية في صيغةمتنوعة .

والبنك حاليا 218 وكالة بنكية موزعة عبر التراب الوطني ما يعادل 15%من الوكلات البنكية المتواجدة عبر كل التراب الوطني وقد بلغ عدد الموظفين 1400موظف .

الفرع الثاني: التعريف بالصندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك–خميس وكالة 511

بنك الصندوق الوطني للتوفير الاحتياط وكالة خميس 511 ،احد الوكلات التابعة الصندوق الوطني للتوفير الاحتياط،افتتحت ابوابها في 1982/05/02بمساحة 1034.27موزعة على 353.95 تحت الارض .

يقع الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير –خميس وكالة 511 بولاية عين الدفلى، مقابل ثانوية حمزة ابن عبد المطلب ، شارع 20 اوت إلى الطريق المؤدي إلى الدائرة ومصلحة الضرائب.

.

الهيكل التنظيمي لصندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك خميس

الشكل (2) : الهيكل التنظيمي لصندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك خميس .

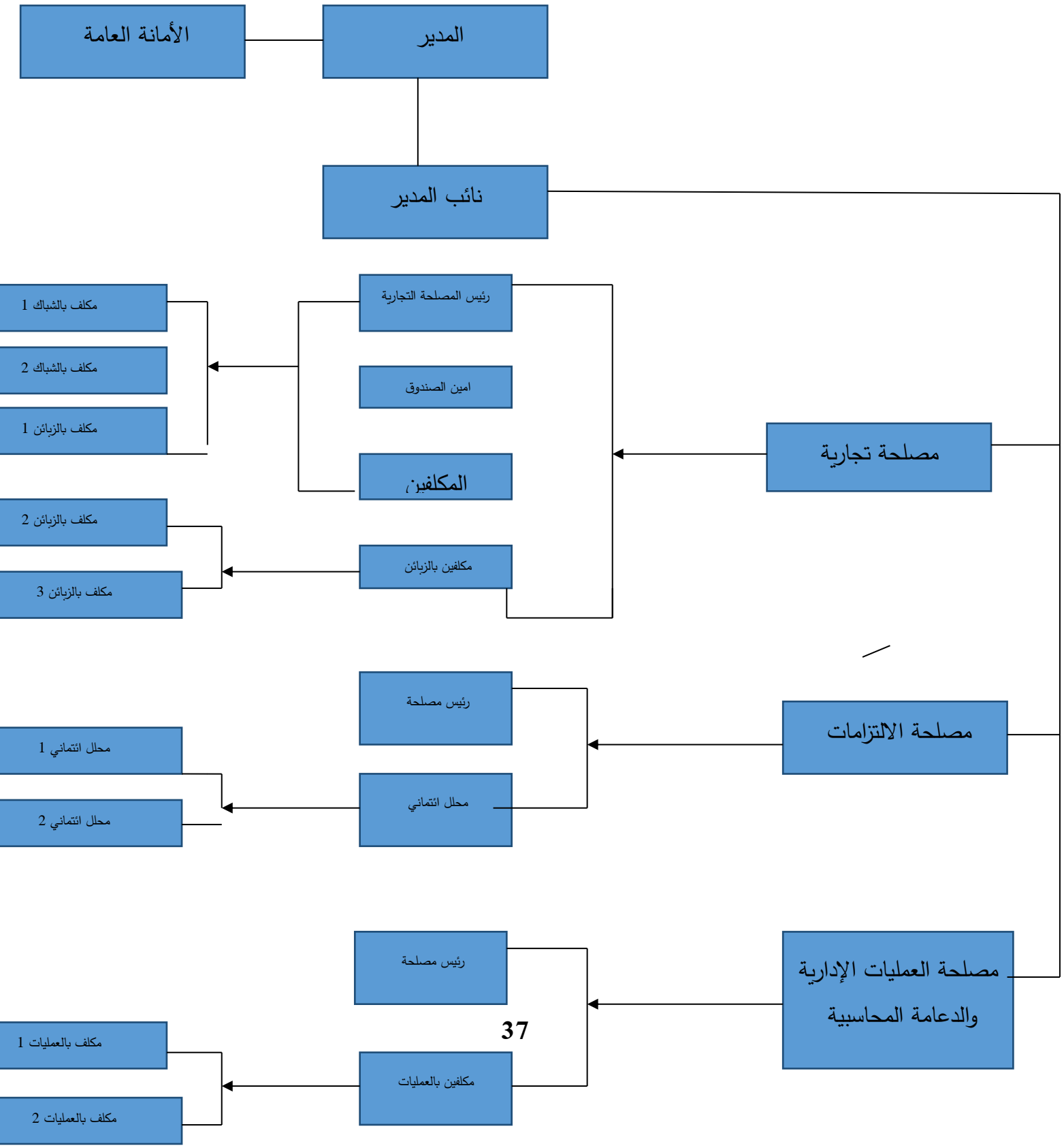

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مقابلة نائب المدير صندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك وكالة خميس

الفرع الثالث : الخدمات المقدمة من صندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك وكالة خميس

تقوم وكالات صندوق الوطني التوفير والاحتياط بنك بتقديم العديد من الخدمات نذكر منها:

-**التوفير والاحتياط** : ويأخذ الاشكال التالية

أ. دفتر توفير السكن : هو حساب يتم فتحه على مستوى وكالات الصندوق لصالح كل شخص سواء طبيعي او معنوي شرط ان لا تكون اول دفعة لا تقل عن 5000الف دينار جزائري ويكون سعر الفائدة في هذا النوع من الدفاتر 1% .

-**دفتر توفير شعبي** : هو دفتر يفتح على مستوى وكالات الصندوق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على حد سواء تكون فيه الدفعة الأولى لا تقل عن 10.000دينار جزائري .

حساب إيداع لأجل السكن : وهو حساب يفتح لصالح العميل لدى وكانت الصندوق يكون هذا الحساب لأجل ويتم الاتفاق على المبلغ وسعر الفائدة عند فتح الحساب

-**النشاطات البنكية** :

أ .حساب الصك : يفتح للأفراد والمؤسسات الاقتصادية غير اقتصادية لتلبية حاجاتهم السيولة وهذا الحساب يجب أن يصل رصيده دائنا ، اي الزبون لا يستطيع سحب الا ماكان موجود في رصيده ويكون بدون فائدة ويتم اداع 1000 دج على الاقل.

ب. الحساب الجاري التجاري : وهو حساب يفتح لصالح رجال الأعمال والتجاريين ، يكون تحت الطلب يكون اما مدين اي ان صاحب الحساب يمكنه السحب أكثر من الرصيد عند حد معين يتم التفوق عليه مسبقا.

ج. حساب راسمالي: هو حساب ادخار دون فوائد موجه الخواص الذين يملكون او لا يملكون حساب توفير ، ويتسم المجانية العمليات البنكية .

د. البطاقة البنكية : هي تلك البطاقة التي تحول للزبون اقتناء حاجاته من السلع والخدمات دينا على أن يقوم بسداد المبالغ الموجبة عليه للبنك.

-**نشاطات التمويل** : تأخذ شكلين

أ. تمويل الأفراد: تقوم وكالات الصندوق بتمويل الأفراد عن طريق القروض التي تمنحها لهم كقروض الممنوح لشراء سكن لدى الخواص ، وتصل نسبة التمويل إلى 90% من سعر السكن اما التسديد يكون في غضون 30سنة ويمكن تمديده 6اشهر ، كما تمنحهم كذلك قرض لشراء محل تجاري تصل نسبة التمويل فيه 90%

ويكون التسديد على مدة 15سنة .

ب. تمويل المؤسسات : يمنح للأشخاص الذين يمارسون نشاط اقتصادي وأنشطة الخدمات ميولهم البنك بنسبة70% من القيمة الإجمالية لمشاريع التأسيس ، او التوسيع او تدعيم الإنتاج في جميع قاعات الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الثاني : وصف سيرورة عمل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في البنك

الفرع الأول: وصف سير عملية التدقيق الداخلي داخل بنك خميس وكالة 511

نظرا لتشعر وزيادة التعقيدات عمل البنوك يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء ،فلذلك عملية التدقيق الداخلي لها أهمية داخل البنك حيث يتم إخضاع جميع دوائر وأنشطة البنك لعملية التدقيق الداخلي دون استبعاد اي نشاط من النشطة من نطاق العمل ، حيث يبرز اهمية هذا النوع من الطبيعة المختلفة للبنوك عن باقي المؤسسات التي تعمل في درجة عالية من المخاطر في كافة أنشطتها ومعملاتها .

يعتبر التدقيق الداخلي إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية ، حيث تعتبر مسؤولياته في مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل البنك ، والتأكد من مدى كفاءتها في ظبط وإدارة المخاطر وحماية أصول البنك ، حيث تتمثل خطوات سير التدقيق الداخلي داخل البنك كما يلي :

–تقديم نصائح وتوصيات للإدارة التي تتطلب اهتمام داخل البنك .

إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطر العالية .

–تصميم جداول زمنية لكل مهمة تدقيق .

–اعداد تقرير تدقيق ورفعه للإدارة العليا للبنك.

--القيام بمهمات مخصصة بناءا على طلب الادارة العليا بخصوص المخالفات تتطلب مزيدا من التحقق .

وفي الاخير إعداد خطة تدقيق شاملة لمراجعة العمليات المصرفية على اساس تقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة المختلفة ، ومناقشة هذه الخطة على مستوى مجلس الإدارة وذلك من أجل الوصول إلى أداء افضل داخل البنك.

الفرع الثاني: وصف سير وظيفة التدقيق الخارجي في البنك خميس وكالة 511

يعد التدقيق الخارجي من أهم الوظائف التي ترتكزعليهاالمؤسسات البنكية،نظراالأهميةالتي يتمتع بهاالتدقيق الخارجي ومالهادورفي التأكد من صحةالقوائم الماليةوالخروج برأي فني محايديعبرعن مدى دلالةالقوائم المالية في التعبيرعن حقيقة نتائج عن نتائج الأعمال داخل البنك .

ونظرالأهمية العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحقيق الفعالية للبنك الطرفين كان لزاماعليناوصف عمليةالتدقيق داخلا لبنك .

يتم ممارسة للتدقيق الخارجي داخل البنك وفق إطارمنظم من الخطوات المنطقيةالمترابطة والمنظمة، حيث يبدأالمدقق الخارجي عمليةالتدقيق بجمع البيانات اللازمة المتعلقة بالبنك لاستكش اف

البيئة التي يجري فيهاالفحص،ثم يتم عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل لتحديد نقاط القوة والضعف فيهاعلى ضوءهذاالتقييم يقوم المدقق الخارجي بوضع برنامج التدقيقالخارجي واستكمل عمليةالتدقيق الخارجي بعمليةالفحص الميداني،مجمعة وتقييمالأدلة التي تؤيد رأيه، وينهي عملة باعداد تقريريشمل رأيه في القوائم المالية المعروضةعليه.

المبحث الثاني :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول : طريقة وادوات الدراسة

1-**اختيار الدراسة الكيفية** : على ضوء إشكالية البحث وفرضياته ،كان علينا اختيار أسلوب دراسة الوثائق ، الملاحظة ،المقابلة هي أحسن وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بالبحث موضوع الدراسة خصوصا في ضل وجود المعيقات التالية :

العينة المقصودة من الدراسة قليلة باعتبار عملية التدقيق الداخلي والخارجي وظيفة حديثة نسبيا في البنوك .

عدد الموظفين في مصلحة التدقيق قليل مقارنة بالمصالح الأخرى

عدم وجود بيانات ومعلومات كافية عن موضوع دراستنا في ميدان الدراسة ، فقمنا باستعمال الدراسة الاستكشافية

2 -**مجتمع وعينة الدراسة** : الدراسة في صندوق الوطني للاحتياط والتوفير خميس وكالة "511"حيث تمثل في مجموعة مدققين داخلين ومجموعة من المدققين الخارجيين الممثلين في الخبراء المحاسبين ،حيث اعتمدنا في جمع البيانات والمعلومات على العناصر التالية :

-**الملاحظة** : سمحت زياراتنا المتكررة إلى البنك ميدان الدراسة بالاعتماد على أداة الملاحظة خصوصا ماهو متعلق ب الوثائق (برنامج التدقيق ،التقارير المالية وغيرها ،) التي استلمناها من الاطراف المعنية الملاحظة والمعاينة فقط عند وقت المقابلة دون الحصول على نسخ منها فكانت هذه الدراسة آنية عن طريق طرح استفسارات واسئلة على المقابلين وتسجيل النقاط والملاحظات المهمة ، اضافة الى ذلك الحصول على بعض المؤشرات لمعرفة العلاقة التي تربط بين التدقيق الداخلي والخارجي في بنك محل الدراسة ومعرفة مختلف جوانب تعامل المدقق الداخلي مع باقي الاطراف بما في ذلك المدقق الخارجي .

-**المقابلة :** تم الاعتماد على المقابلة باعتبارها أداة رئيسية يرجع الطبعة الدراسة بالبنك محل البحث ، حيث قمنا بدراسة استطلاعية تساعد أداة المقابلة إلى الحصول على بيانات ومعلومات ، لغرض تسهيل عملية المقابلة تم الاعتماد على المقابلة الحرة ،ويمكن شرح المقابلة الحرة من خلال الآتي:

_مناخ المقابلة الحرة : تمت اللقاء الأول قبل إجراء المقابلة مع مديرة البنك التي قامت بارشادي وتوجيهي إلى الأشخاص التي لهم علاقة مع موضوع دراستنا هم خبيرين اثنيين رئيس مصلحة الإدارة المالية ، المدقق الداخلي ،تم طرح أسئلة مفتوحة وعامة وهذا بعد التطرق لعنوان البحث والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول (2) مناخ المقابلة الحرة

المسؤول	عناصر المقابلة ومهامها
رئيس مصلحة الإدارة والمالية	إعطاء لمحة عن المؤسسة الموافقة على إجراء المقابلة تم طرح أسئلة مفتوحة عن مختلف الوظائف والتدقيق خاصتا
المدقق الداخل٨ي	إعطاء فكرة عامة عن التدقيق الداخلي تم طرح أسئلة مفتوحة عن وظيفة التدقيق الداخلي شرح مكانة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي إعطاء لمحة عن سير العمل بالمصلحة والعلاقة بالمصالح الأخرى

المصدر : اثر استخدام الانترنت على الاتصال الداخلي بين الموارد البشرية في المؤسسة .مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة العدد 16 ،2016، ص10.

بعد شرح طبيعة الدراسة لكل من الخبيرين ،ثم طرح أسئلة مفتوحة على كل خبير وكانت المواضيع تتعلق بالتعريف بالمؤسسة في بداية الأمر من ثم التطرق إلى وظيفة التدقيق الداخلي حيث تم إفادتنا بمجموعة من المعلومات التي هي محور بحثنا من خلال الحصول على لمحة عن دور التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للبنك كذلك طبيعة العمل والعلاقة مع باقي الوظائف .

_تصميم دليل المقابلة :

يتكون دليل المقابلة من مجموعة أسئلة فرعية وعامة تخص بحثنا ،تتضمن في المرحلة الأولى تقديم المقابلة ،تاريخ ،ساعة المقابلة ،المهنة ،الخبرة،

دليل المقابلة:

شكل (3) دليل المقابلة

الساعة من .....إلى .....اليوم ..... التاريخ ..../...../2022.

المكان .....الخبرة.....المنصب

محتوى المقابلة :

1/بداية المقابلة

تحية وبعد ..اتقدم بجزيل الشكر لحضراتكم بمنحي من وقتكم لإجراء مقابلة مع في إطار بحث يتناول العلاقة التكاملية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية ، في إطارها التطبيقي حيث تندرج ضمن الدراسة الميدانية للبحث وذلك لإتمام بقية بحثنا في انجاز مذكرة تخرج ماستر محاسبة وتدقيق ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيلاني بونعامة –خميس مليانة .

2/الأسئلة الموجهة للخبيرين :

لو سمحتم لنبدأ بالحديث عن واقع ووظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي لديكم .

أ/ ماذا يمكنك القول عن مهنة التدقيق الداخلي والخارجي داخلالبنك.

ب/ ماهي منهجيتكم ومعايير التدقيق الداخلي الدولية المتبعة في تسيير البنك؟

ج/ فيما تتمثل أهمية التدقيق الداخلي داخل البنك والتدقيق الخارجي في البنك ؟ وهل توفر هذه الوظيفتين الاستشارات اللازمة ؟

د / ماهي الأنشطة التي تطبق عليها عملية التدقيق الداخلي في بنك ؟

هـ/ كيف يساهم التدقيق الداخلي في تسهيل عمل مدقق الخارجي داخل البنك؟

و/ ماهي أبرز العوائق والصعوبات التي تواجهالمدقق الداخلي في القيام بالوظيفة على اكمل وجه ؟

/كيف يمكن أن يستفيد المدقق الخارجي من وظيفة التدقيق الداخلي ؟

بعد الحديث مع حضرتكم حول التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي لو سمحتم لننتقل للحديث حول نظام الرقابة الداخلية في البنك.

/ماذا يمكنكم القول حول نظام الرقابة الداخلية داخل البنك .

/ ماهي العمليات التي تقوم بها بنك ".....في تعزيز نظام الرقابة الداخلية داخلها ؟

؟ما مدى أهمية نظام الرقابة الداخلية داخل بنك ؟

/ماهي الأدوات المستخدمة في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية داخل البنك؟

بعد التطرق لكلا من التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية فنرجو من حضرتكم الانتقال للحديث عن مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية .

ما مدى اعتماد البنك على المدقق الداخلي في الزيادة من فعالية نظام الرقابة الداخلية؟ وماهي الإجراءات المتبعة؟

هل في نظرك كمسؤول في البنك حصول المدقق الداخلي على أدلة إثبات كافية للقيام بعمله في تقييم نظام الرقابة الداخلية؟

ماهي المعاييرالمهنية المتبعة من طرف المدقق الداخلي لزيادة من فعالية نظام الرقابة الداخلية؟

هل يتم تزويدكم بتقارير دورية عن الثغرات والمشاكل التي تواجه نظام الرقابة الداخلية داخل البنك ؟

هل تعتقد أن تدخل الإدارة يحد من تحسين نظام الرقابة الداخلية ؟ ويحد من استقلاليتكم في القيام بوظائفكم؟

برأيك خبرة وكفاءة المدقق الداخلي لها دور تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية ؟

اضافة الى المقابلة الحرة تم إجراء مقابلة أخرى مع 3 خبراء اخرين و تم السماح لنا بالاطلاع على اوراق تقرير محافظ الحسابات للحصول على مزيد من المعلومات ، في مواعيد مختلفة هذا بعد تصميم دليل المقابلة والاعتماد على الوثائق والملاحظات قصد التقرب أكثر ومعرفة واقع نظام الرقابة الداخليةوالوقوف على سير العمل داخلها ، ثم استخدام اداة الملاحظة خلال التواجد في مختلف المصالح ومراقبة إجراءات العملية وطريقة العمل بين الموظفين ، ثم دراسة وتحليل مختلف الوثائق المالية والمحاسبية والمخططات التنظيمية التي تنظم العمليات المختلفة بين المصالح وذلك للوصول إلى نتائج بطرح مجموعة من الأسئلة استنادا الفرضيات المطروحة ، حيث أعطى الخبراء آرائهم واجباتهم هاذا من جهة ومن جهة أخرى قد تحصلنا على مجموعة من النتائج استنادا للتحليل والاطلاع على مختلف الوثائق ومستندات .

جدول الآتي يوضح لنا المقابلة مع 3 خبراء المختصين في التدقيق الداخلي:

جدول (3) : مناخ مقابلة 3خبراء

الخبير	تاريخ المقابلة	مدة المقابلة	ظروف إجراء المقابلة	الاهداف
الخبير 1 الخبرة :10سنوات مكان العمل :بنك صندوق الوطني ا لتوفير والاحتياط المنصب: مدقق داخلي	13افريل 2022 على الساعة 11:30صباحا	ساعة ونصف	الاستقبال كان داخل أوقات العمل. تم شكر الخبراء على قبول طلبنا مقابلتهم. تم اعلام بطبيعة موضوع البحث ثم	واقع التدقيق الداخلي داخل البنك . الطرق المتبعة لقيام بوظيفة التدقيق الداخلي .

الخبير 2: الخبرة : 7سنوات مكان العمل: بنك صندوق الوطني التوفير والاحتياط المنصب: مدير المالية	17 أفريل 2022 14 :30	ساعة واحدة	شرح الغرض من المقابلة . إعطاء الوقت الكافي للخبراء للإجابة عن الأسئلة.	نظام الرقابة الداخلية . مجال تطبيق التدقيق الداخلي علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي.
الخبير 3 الخبرة : 5سنوات مكان العمل : بنك صندوق الوطني التوفير والاحتياط المنصب:مدقق داخلي	17افريل 2022 10 :00	ساعتين		دور المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية

بعد الانتهاء من إجراء مقابلة مع الخبراءتم الاتفاق مع المسؤولين للسماح ليبالاطلاع على بعض الوثائق والمستنداتمدقق الخارجي كانت الموافقة يتحفظ نظرا لحساسية الوثائق المطلع عليها وإعطاء بعض أسئلة إلى رؤساء المصالح للحصول على المزيد من المعلوماتالتي تحتاجها في دراستنا و هذه مجموعة من الأقسام التي تم الاطلاع على بعض وظائفها وطرح أسئلة على رؤساء مصالحها :

قسم المصلحة التجارية: قمت باعداد قائمة بها مجموعة من أسئلة مقارنة ماتم الاطلاع عليه في الوثائق والمستندات مدقق خارجي وما تم ملاحظته وإجابة عليه من طرف رئيس المصلحة .

قسم مصلحة الالتزامات: قمت باعداد قائمة أسئلة تخص مصلحة الالتزامات من أجل معرفة وفهم سير العمليات وإجراء مقارنة ما تم الاطلاع علية في الوثائق ومستندات المدقق الخارجي .

قسم العمليات الادارية والدعامة المحاسبية: بعدحصولي على أجوبة تم مقارنته ما تم اطلاع عليه في وثائق ومستندات المدقق الخارجي.

المطلب الثاني : عرض نتائج المقابلات مع الخبراء

الفرع الأول: واقع التدقيق الداخلي داخل البنك حيث قسمنا هذا الفرع إلى عدة تساؤلات

الخبير 1 : أكد الخبير الأول على ضرورة التدقيق الداخلي داخل البنك باعتباره وسيلة فحص وتقييم لمختلف عمليات التي يقوم بها البنك وذلك من أجل تحقيق أهداف البنك المتمثلة في الاستمرارية وإرضاء العميل ، ويقدم تأكيدات للإدارة وهي بذاتها تقوم بمتابعة المصالح المختلفة ، كما أنه يمس جميع وظائف البنك بما فيها التجارية والمحاسبية وذلك لطبيعة عمليات البنك ، كما تابع الخبير على تأكيد أنه مستقل وان كل النقائص يتم إصلاحها بشكل دوري ،كما أن التدقيق الداخلي يقدم تأكيدات التي تهم الإدارة العامة حول مدى التزام كل فرد بما هو مطلوب منه داخل البنك ، وذلك لتحقيق غاياتها بأقل الخسائر ، كما أكد على أن المدقق الداخلي مرتبط باتباع إجراءات وخطوات في تنفيذ مهمة التدقيق كما أدرج بعض العوائق منها توفر مدقق واحد يقوم بجميع المهام .

الخبير 2 : قال ان التدقيق الداخلي هي الأداة التي يراقب بها الإدارة العمل داخل البنك بما يضمن لها حماية أموالها ،لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وفقا للسياسات الموضوعة ،ثم أكد على ضرورة اهتمام البنك بالتدقيق الداخلي فهو يمنحها التأكيدات اللازمة عن كل من في المؤسسة يعمل وفق الخطة المرسومة وعن مجال تطبيق التدقيق الداخلي قال انه يمس كل الوظائف دون استثناء من أجل توفير المعلومات الكافية حول جميع العمليات داخل البنك ليستطيع الاطراف ذو صلة الاستفادة من ذلك .

كما أنها وظيفة تساعد على كشف الأخطاء والملابسات والتعامل معها بفعالية واحترافية كن أجل تجنيب البنك مشاكل قد تعود على العميل ، ثم أضاف حول العوائق التي تواجه هذه الوظيفة عدم وعي الإدارة للدور الكبير الذي يقوم به التدقيق الداخلي. بالإضافة إلى ضعف التقدير العلمي والمهني وضعف المدقق الداخلي تتبع المسارات مختلف العمليات المحاسبية .

الخبير 3 : انطلق من فكرة ان التدقيق الداخلي هو عين الإدارة داخل الميدان فهو نظرة على سير العمليات نحو تحقيق الأهداف على نحو المخطط له ، كما ان سبب وجوده هو كبر حجم العمليات داخل المحيط العمل ، هما ظهرت امامية وجود التدقيق الداخلي لتوفير مساعدة للادارة من أجل السيطرة والقيام بمختلف العمليات ، وأن

التدقيق الداخلي يطبق على مختلف المصالح خصوصا على سير العمليات من بداية التنفيذ إلى التسجيل ، اما عن منهجية وطرق التنفيذ فقال الخبير ،هو من التكليف إلى اعلام إلى إعداد برنامج التدقيق ، ثم تأتي مرحلة التنفيذ ثم يخلص إلى نتائج في تقرير يرفع للإدارة اما عن الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي هو عدم تعاون الإدارة بما في ذلك عدن تقديم جميع الوثائق والمستندات الضرورية .

الفرع الثاني : واقع التدقيق الخارجي في البنك

خبير 1:عبر عن التدقيق الخارجي أنهوالجهاز الرقابي المستقل التي تضمن ان البنك في المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف المرجوة ، وأكد أن بنكهم قولي الأهمية الكبيرة خصوصا وجود كيان يتمثل في التدقيق الداخلي ،وعن سؤاله حول كيفية مساهمة كل من الخطة الإدارية ونظام المحاسبي في توفير أدلة اللازمة ، أن نوعية النظام المتبع تحسن من الرقابة المحاسبية وما توفره دقة المعلومات المحاسبية في الدفاتر المحاسبية في ظل النظام المعلوماتي ، ثم أبرز الخبير ضرورة حرص الإدارة على تزويده بكافة الأدلة لصالح المدقق الخارجي .

خبير2 : استهل حديثه عن التدقيق الخارجي كونه عملية توفر تأكيدات للإدارة ان مختلف العمليات الإدارية والتجارية او المحاسبيةاو المتعلقة الدفاتر والمستندات بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة بأقل تكلفة وعن المقومات هذه الوظيفة تحدث الخبير ان الخطة التنظيمية المحكمة والنظام المحاسبي المحكم المتبعة من طرف الإدارة يوفر نوع من الوضوح والشفافية لمختلف العمليات داخل البنك ، وقال اي قصور في التدقيق الخارجي يتطلب قيام المدقق بالتدخل والمساعدة وتوفير الأدلة اللازمة والتقييم من أجل الخروج بحلول ممكنة .

خبير 3: تكلم والتدقيق الخارجي اخط دفاع البنك حيث يوفر للعديد من الاطراف الملاك والمساهمين المعلومات اللازمة من أجل معرفة وضعية البنك في مايتعلق والقوائم المالية كما أكد على أن الإدارة تولي اهتمام كبير فيما يتعلق بالتواصل المستمر والتعاون بالمدقق الخارجي لتحسين الأوضاع داخل البنك وتجنب الاحتيال والتلاعبات خصوصا في مصلحة التجارية ، مصلحة والمحاسبية ومصلحة الالتزامات ، وأكد على ضرورة وضع الموظفين المناسبين في المكان المناسب مع مجال مراقبة عمل مل الأفراد، وعن أهم طرق الفحص أكد على أنه اختصاص المدقق ،كما أنه يستلم استبيانات من المدقق الداخلي عن كيفية تمكن المدقق الداخلي اوجه القصورداخل البنك قال ان هذا يكون من خلال الفحص والتقييم ،اللذان يقوم بهما .

الفرع الثالث : مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية ، لإبراز دور وطريقة التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية تم إدراج أسئلة ضمن هذا الجزء وهي كالآتي

خبير 1: بدأ الخبير بالحديث ان التدقيق الداخلي اداة من ادوات الرقابة الداخلية ، حيث من خلال دراسته لهذا النظام وأوجه القصور بذلك يعد هو المسؤول على تحقيق جماعته ، وأبرز ان إنشاء نظام الرقابة الداخلية من مسؤوليات الإدارة ولكن المحافظة علية من مهام المدقق الداخلي، اي قيام المدقق الداخلي بمهام الفحص والتقييم يحدد العمليات اذا كانت موضع رقابة او لا .

خبير 2 : قال ان التدقيق الداخلي هو الرقابة الداخلية وان فعالية الرقابة الداخلية من فعالية التدقيق الداخلي، حيث قال ان قيام المدقق الداخليبالمهام المكلف بها بفعالية يحدد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وفعالية التدقيق الداخلي لا تتحق إلى من خلال التزام المدقق الداخلي بأخلاقيات المهنة ، بالإضافة إلى التقيد بالقوانين سواء ما تعلق به كمدقق داخلي او كمهمة التدقيق الداخلي ككل. وأضاف أن الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي دون تحسين نظام الرقابة الداخلية كالاتي:

-عدم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنك

-محاولة تبرير بعض الموظفين الأخطاء الانحرافات السلبية بصورة مغلوطة فيها .

-استمرار ارتكاب الاخطاء المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية بالرغم من تاكيدات المدقق الداخلي.

خبير 3 : قال ان التدقيق جزء من الرقابة الداخلية وان مهام التدقيق ترتبط أساسا وقبل كل شيئ بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، اي ان قيام المدقق الداخلي بمهام الموكلة إليه لفحص الإجراءات والسياسات بالإضافة إلى تحديد االمخاطر يعطي صورة واضحة عن البنك، عن كيفية التعامل مع النقائص والمخاطر ان توفرت

وهذا طبعا اعتمادا على توصياته، وأضاف الخبير مجموعة من العناصر التي لها علاقة في سير العمليات ونجاحها وهي :

-**الخبرة والكفاءة:** ركز على ضرورة توفر المدقق الداخلي على الخبرة الكافية و الكفاءة المهنية العالية من اجل القدرة على تحسين نظام الرقابة الداخلية.

-**الاستقلالية:** قال ان عدم تدخل الإدارة في عمل المدقق الداخلي وفتح المجال أمامه ، يشعر المدقق بالمسؤولية أثناء أداء مهام التدقيق الداخلي وبالتالي ضمان الإتقان للعمل ، وهذا له تأثير كبير على نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية .

-**رفع التقارير** : قال ان رفع تقارير للإدارة عن اوجه القصور ومتابعة تنفيذ التوصيات المقترحة ، يشكل اهمية كبيرة لتحسين نظام الرقابة الداخلية اعتمادا على الخدمات الاستشارية وتاكيدات المدقق الداخلي

التي بنيت على ما توفر من واقع الرقابة الداخلية .كما تحدث عن تبني الإدارة لتقارير والتوجيهات والتوصيات والحلول المتضمنة بعين الاعتبار يشكل خطوة كبيرة نحو تحسين نظام الرقابة الداخلية ، كما متابعة المدقق الداخلي تصحيح الاختلالات في النظام الرقابي ، يسمح لتفادي تجاوزات مستقبلية كما يوفر خبرة للتعامل اللاحق ما عن ما قد يظهره نظام الرقابة الداخلية من قصور . بالإضافة إلى وجوب اتباع معايير التدقيق وذلك لبناء خطة تدقيق تتوافق مع المعايير المعمول بها دوليا ومحليا.

الفرع الرابع : بغية معرفة واقع التدقيق الخارجي وعلاقته بنظام الرقابة الداخلية في البنك قمنا باعداد قوائم استقصائية تتضمن أسئلة موجهة لمسؤولي البنك قصد الاجابة عليها "بنعم" او "لا" كما تم تخصيص في هذه القوائم خانة الملاحظات مخصصة لإبداء آرائهم وتعاليقهم كما هو مبين في الجدول ادناه .

المطلب الثالث : تحليل نتائج المقابلات

الفرع الأول: اجاب الخبراء عن التدقيق الداخلي حسب نظرتهم له وكانت الإجابات متقاربة جدا فيما بينها مؤكدا لما تطرقت إليه في الجانب النظري من الدارسة، حيث أجمعوا على ضرورة التدقيق الداخلي داخل البنك باعتباره يقدم تأكيدات حول مدى سيرها نحو تحقيق الأهداف المرسومة وقدرت التدقيق الداخلي على اكتشاف الأخطاء وتقديم التوصيات بالحلول الملائمة، من هنا برز دور التدقيق الداخلي كما أكدو على ضرورة وجوده في جميع المصالح ، الاختلافات التي ظهرت بين الخبراء فقط في جانب واحد فقط الا وهو منهجية التدقيق ، لتخطي بعض المراحل المذكورة في الجانب النظري لكن لا تعد هذه الاختلافات كبيرة كما أنها لا تؤثر على نتائج عملية التدقيق الداخلي . كما تطرق مجمل الخبراء إلى العوائق والصعوبات التي تؤثر على وظيفة التدقيق الداخلي حيث كل اجاب حسب رأيه لكن في مجملها كان عدم توفر العدد المدققين مثلا توفر مدقق واحد لا يكفي للقيام بعملية التدقيق الداخلي على أكمل وجه ضف إلى ذلك تحدث الخبراء على ضعف الإلمام بالقوانين والأنظمة، ضعف التأهيل، تقاعس الإدارة في التعاون مع المدقق الداخلي .

الفرع الثاني : وجدنا خلال هذا الفرع نظرات مختلفة حول التدقيق الخارجي فمنهم من قال انه جهاز رقابي مستقل يعتمد عليه في العديد من الجوانبوذلك لتعدد وظائف وهذا ما تم التطرق إليه في الجانب النظري ، ومنهم من صوره بخط دفاع للبنك يقوم بحماية البنك من جهة المتعاملين معه من جهة أخرى، كما قال خبير اخر على أن التدقيق الخارجي يوفر التاكيدات حول خضوع مختلف عمليات البنك إلى الرقابة وبالتالي صحة القوائم المالية والخروج برأي فني محايد ، لكن كل الإجابات تصب في بال واحد وهو ما تم عرضه في المبحث الأول المطلب الثاني.

كما أكد الخبراء أن الإدارة تولي اهمية كبيرة للتدقيق الخارجي مثله مثل التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية ، وذلك من خلال الاستشارة والتعاون بين جميع الأطراف في البنك والتعاون بين وظيفة التدقيق الداخلي ، وعن كيفية معرفة القصور والتلاعبات تتم من خلال التشاور وتدابل الخبرات بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي حيث يعتمد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي من خلال أوراق العمل التي يعدها المدقق الداخلي وذلك انطلاقا من عدة عمليات نذكرها :

الفحص والتقييم .

دراسة الرقابة ، وتقييم المخاطر .

تحديد نقاط القوة والضعف .

الفرع الثالث : تكلم الخبراء عن مساهمة التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث أكدت معظم الإجابات على أن التدقيق الداخلي جزء او أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية ، وهو ماتم التطرق إليه في الجانب النظري من الدراسة .

-مساهمة تنفيذ المدقق الداخلي للمهام الموكلة إليه في تحسين نظام الرقابة الداخلية:

أكد الخبراء أن تنفيذ مهام التدقيق الداخلي داخل البنك على أكمل وجه يعود بالنفع على نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال :

- مهام الفحص والتقييم تحدد ما إذا كانت العمليات تحت رقابة ام لا .
- فهم الرقابة وتحديد المخاطر يعطي نظرة للتعامل مع هذه المخاطر و إخفائها.
- الاتزام بالمبادئ والتقيد بالقوانين يفعل التدقيق الداخلي من مهمة ويساهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية من جهة أخرى .

-مساهمة الخبرة والكفاءة في تحسين نظام الرقابة الداخلية : حيث التأثير المدقق الداخلي في هذا الجانب كالتالي :

- اكتساب عدد كافي من سنوات الخبرةيمكن المدقق الداخلي من الإلمام بالإجراءات والأنظمة واللوائح وهو ما يعطي المدقق الداخلي القدرة على اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية واقتراح الحلول اللازمة.
- المهارات الفنية والمهنية تمكن المدقق الداخلي من التقاط التجاوزات والثورات في نظام الرقابة الداخلية وتكييف الحلول مع الأضرار.
- الكفاءة المهنية تمكن المدقق الداخلي من تتبع سير العمليات بالمؤسسة بشكل فعال وبما ينعكس إيجابا على نظام الرقابة الداخلية.
- الاطلاع المستمر على القوانين والتنظيمات يمكن المدقق الداخلي من اكتشاف الأخطاء الانحرافات وتحديد ما إذا كانت مقصودة أولا وما إذا كانت تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على نظام الرقابة الداخلية

-مساهمة استقلالية المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية: أكد الخبراء على الدور الكبير الذي يلعبه هذا الجانب على نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال :

- عدم تدخل الإدارة في عمل المدقق الداخلي يجعله بعيدا عن الضغوط لاستبعاد مسائل دون أخرى التي قد تعود بالضرر على نظام الرقابة الداخلية.
- عدم تدخل الإدارة في عمل المدقق الداخلي يفتح له المجال لإبراز طاقاته ويعطيه دافع للإبداع وهو ما يضمن الإتقان في العمل وخاصة في تحسين نظام الرقابة الداخلية.
- شعور المدقق بالحرية في أداء عمله يعزز روح المسؤولية لديه باعتبار تحسين نظام الرقابة الداخلية من مهامه.

-رفع تقارير للإدارة عن اوجه القصور ومتابعة تنفيذ التوصيات المقترحة : أكد الخبراء أن هذا ضروري واجباري كون ان التقارير لها دور كبير في تحسين نظام الرقابة الداخلية، فهي تبرز اوجه القصور فيه كما اكدت هذه التوصيات على :

- الموضوعية والخلو من اي تحييز.
- الاستناد إلى الادلة من واقع الرقابة.
- إمكانية اجمل البنك للضرر.

من دون إهمال ان هذا التقارير قد تستوجب الإسراع بحجم القصور الملاحظ بما يؤدي إلى تحسين نظام الرقابة الداخلية.

وبشكل عام أظهرت هذه الاجابات التوافق مع الجانب النظري خصوصا ما تعلق باحترام المدقق الداخلي لمهامه ووظائفه المحددة لطبقا للقوانين والتشريعات، وهي الفحص والتقييم والتاكيدات ، وتقديم الاستشارات

كما تم ذكر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي سواء كانت معايير الصفات او الأداء.كما تم ذكره في الجانب النظري تحت مسمى معايير التدقيق الداخلي.

-الصعوبات التي تواجه وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية : يمكن تلخيص **الصعوبات فيما يلي:**

- وجود مدقق وحيد في حجم محيط عمل كبير.
- عدم تعاون أفراد العاملين داخل البنك في موضوع إبراز النقائص وكشف التلاعبات.
- عدم الفهم الكافي بوظيفة التدقيق الداخلي
- عدم الحصول على القدر الكافي من التدريب
- عدم التواصل والتشاور بين مختلف المصالح داخل البنك
- استمرار ارتكاب الاخطاء المكتشفة.

الفرع 4 : من أجل الوقوف على صدق وصحة الإجابات المخصصة الأسئلة المطروحة في قوائم الأسئلة المقابلة، كان علي اختبار بعضها وذلك عن طريق إستهداف عينة عشوائية لبعض الوثائق المستعملة ومتابعة سيرها من البداية إلى النهاية للتاكد من الإجراءات التي تخضع لها في كل مرحلة .

-**تقييم إجراءات المصلحة التجارية في العمليات المتعلقة بالعملاء**يعتبر هذا القسم شريان حياة البنك ، حيث يعتبر القلب لدورة حياة البنك وتتم فيه العمليات التالية :

- يتم استقبال العملاء التي ليس لديهم معاملات مسبقة مع البنك يتم استقبالهم والاستفسار منهم عن سبب زيارتهم البنكية ، وكذلك الاستعلام منهم عن طيعة العمل الذي ينوي القيام به .
- أخذ جميع المعلومات الشخصية للعملاء وإرشادات .
- اعلام العملاء كيفية حساب ادخار او ائتمان من البنك.
- عمليات مختصة في الخدمات المقدمة للعملاء وكل ما يخص العملاء من عمليات سحب وإيداع ،
- تحويل العملات وكل امر يخص الأموال .
- امين الصندوق هو من يقوم توزيع الأموال للصرافين باستلامها في نهاية اليوم ويساعده شخص في توزيع هذه الأموال على الاقسام الفرعية لأسباب رقابية للابتعاد عن الاختلاس والتلاعب بالمبالغ المالية .
- يتم تسجيل كل هذه العمليات في دفتر خاص يحتفظ به مسؤول المصلحة .

-**تقييم الإجراءات التطبيقية الخاصة بمصلحة الالتزامات** :تتم عمليات في هذه المصلحة على اساس :

- الأمانة والثقة من الطرف الذي يحصل عليه ، اي توافر ثقة المعطي من الأخذ .

●مرور وقت من الزمن بين التسليم والتسلم وهذا العنصران تقوم عليه الائتمان التي هي أساس مصلحة الالتزامات.

●جذب عدد كبير من العملاء واقناعهم باخذ ائتمان من البنك.

-تقييم الاجراءات التطبيقية المتعلقة بالعمليات الادارية والدعامة المحاسبية :

أ/ الرقابة المحاسبية :

●يقوم رئيس قسم المحاسبة بمراقبة عمليات التحويل مبالغ من وإلى العملاء

●يقوم مسير الشركة بالامضاء على جميع المعاملات التي تتم مع العملاء

●يتم تسجيل كل الملبوسات في سجل الصندوق .

ب/ الرقابة الإدارية:

●لا يتوفر البنك على هيكل تنظيمي يضم على أنشطة التسويق والمحاسبة وهذا ما ينعكس سلبا على البنك في التوسع والانتشار داخليا وخارجيا وبالتالي على نموها .

●ان بعض المصالح تحوي على عامل واحد وهو من يقوم بجميع الأعمال .

●لاحظنا مغادرة بعض الموظفين الرئيسيين لحصولهم على مناصب أخرى في مؤسسات أخرى.

●يتم عقد اجتماعات دورية وهذا ما لاحظته في إحدى اللقاءات ، من أجل الوقوف على ماتم انجازه وكذا الصعوبات التي تعيقهم في القيام الموكلة ، قصد اتخاذ القرارات واجاد الحلول.

●نظام التسير في البنك يقوم على استخدام الاعلام الالي.

●البنك يملك نظام معلومات يكفل وصول المعلومة داخل البنك ومحيطها .

-تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية لمختلف المصالح ومقارنة تقرير محافظ الحسابات معها :

أ/ نقاط القوة :

_وجود تنظيم محكم لعمليات خاصة في مصلحة الالتزامات ، باعتبار أن كل عملية تتم وفق وثيقة وبيان يتم اعداده من طرف الشخص المؤهل في البنك.

_الاستعمال الاجابي لأجهزة الاعلام الالي في تحسين مختلف العمليات ، إذ مثلا اذا كان العميل يملك ملفا داخل البنك او لا ، او ما اذا كان البنك قد سبق له القيام بعملية التدقيق حول العميل.

_القيام بالتحديث المستمر للدفاتر والسجلات التي يمسكها البنك.

_وجود دفترمراقبة العمليات التي تقوم بين العميل والبنك.

_وجود رقابة على على وسائل السداد .

_وجود نظام تحفيز العمال .

_دفع رواتب العمال واشتراكات الضمان الاجتماعي، وتقديم قروض

-استخدام ساعات الضبط في البنك لاثبات ساعات العمل الفعلية

ب/ نقاط الضعف:

_مجمل المعاملات المالية عادة تتم من طرف شخص واحد.

_عدم وجود استراتيجية واضحة تتعلق بالمسار المهني الموظف

_عدم الالمام الجيد بالمعاملات الخارجية .

ج/ مقارنة تقرير محافظ الحسابات مع النتائج :

بعد اطلاعنا على نقاط القوة والضعف لمختلف المصالح ومقارنتها مع تقرير محافظ الحسابات بتاريخ 20افريل 2022، أبدى محافظ الحسابات رأيا إيجابيا حول العمليات التي قام بها البنك ، والتي كانت حسب رأيه حادثة ومنتظمة وتعكس الوضعية المالية للبنك .وهذا مايتناسب مع ما تم الاطلاع عليه في مختلف الوثائق ومستندات.

خـاتـمـة

خاتمة

1 خلاصة الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها يتضح سعي المؤسسات المصرفية كغيرها من المؤسسات في خلق الجو والتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وذلك لمساعدة الاطراف ذات العلاقة في اتخاذ قراراتهم أصبح من الضروري وجود نظام سليم للرقابة الداخلية .

الأمر الذي أدى إلى تنسيق بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تحسين هذا النظام من خلال وجود قسم داخل المؤسسات البنكية يهتم بالتدقيق الداخلي لاكتشاف الغش والاخطاء أثناء حدوثها داخل الأنشطة التي يقوم بتدقيقها، وتقديم اقتراحات واستشارات بشأنها والعمل على تصحيحها ، اضافة الى وجود قسم مستقل خارج المؤسسات المصرفية لإبداء رأي الفني المحايد عن صدق وعدالة القوائم المالية ، هذا ما يدل على ضرورة التكامل بين النوعين ، من شأنه المساهمة في تحسين نظام الرقابة الداخلية .

ومن خلال دراستنا اثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة التي تتمحور حول " ....." ومن أجل ذالك قمنا بمعالجة وتحليل مختلف جوانب الموضوع بجانب النظري ، وإسقاط الجانب النظري على التطبيقي بإجراء دراسة ميدانية .

2 نتلئج اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة التي اجريناها تحت عنوان تكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية ، كانت نتائج اختبار الفرضيات المتواصل إليها كما يلي :

الفرضية الأولى : "توجد علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والخارجي " استنادا للدراسة التي قمنا بها والدراسات السابقة تبين لنا هناك علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي حيث يتحدد هذا التكامل من خلال درجة التقييم لعمل كل منهما ودرجة الثقة المتبادلة بينهما .

الفرضية الثانية : " تساهم العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في فهم نظام الرقابة الداخلية وتقدير مخاطرها وتنفيذ اختباراته " تبين هذا الدور من خلال ما تطرقنا إليه في الجانب النظري وذلك من خلال توفير البيئة الملائمةلفهم طبيعة نظام الرقابة الداخلية التي تمكن المدقق الداخلي والخارجي من تقدير المخاطر وتقييم إجراءات الرقابة وإجراء الاختبارات المتعددة .

الفرضية الثالثة " يساعد التواصل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في فهم بيئة العمل داخل المنشأة وبالتالي تعزيز نظام الرقابة الداخلية " . من خلال إجراءات للدراسة التطبيقية تبين لنا أن التواصل الجيد والمستمر بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي حيث يستعين هذا الأخير بأوراق عمل المدقق الداخلي للحصول على فهم كاف لنظام للرقابة الداخلية داخل البنك وتقويم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية كما يقدمان الحلول المشتركة لإدخال التحسينات في نظام الرقابة الداخلية.

نتائج البحث 3

- يساهم التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال الدور الذي يقوم به كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

- يساعد اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في تعزيز العلاقة التكاملية بينهما باعتبار عمل المدقق الداخلي مكملا لعمل المدقق الخارجي

- يساعد اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية حيث أن ثقة المدقق الخارجي في أعمال المدقق الداخلي واعتماده عليه يعزز العلاقة التكاملية ويساعد في فهم وتحسين نظام الرقابة الداخلية.

- يساعد التزام كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بالتطور المهني في تحسين نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال بذل كل من الطرفين جهد في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية والتنمية مهاراتهم وتلقيهم التدريب اللازم والتعليم لمواكبة تغيرات الطارئة في مجال التدقيق .

التوصيات 4

- ضرورة مواكبة المدقق الداخلي والمدقق الخارجي المستجدات في بيئة الأعمال والتزامات بالتطور المهني بامتلاكهم المعرفة الكافية لمعايير المنظمة للعلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي و الخارجي.

- ضرورة وجود تشريع قانوني يلزم المدقق الداخلي والخارجي بالتعاون والتنسيق مع بعضهما البعض .

- يجب على مكاتب التدقيق الخارجية قبول الإشراف على المساعدين أثناء القيام بعملهم وتوظيف مساعدين لهم في مجال المحاسبة والتدقيق .

- على المدقق الخارجي ان يأخذ في الحسبان العمل المنجز من قبل المدقق الداخلي ، لتحفيظ ساعات عملة وتجنب تكرار الأعمال ، كما يجب أن يعتمد على تقارير المدقق الداخلي لتحقيقه الأقسام والفروع داخل البنك.

- يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الحرص على التشاور بشأن ترتيبات المشاركة في الملفات واوراق العمل.
- العمل على تطوير أداء المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بإقامة ندوات وخلق حصص تدريبية وعقد دورات تكوينية لهم وإقامة المحاضرات وتشجيعهم وتحفيزهم لأداء عملهم بمهنية
- قيام الجامعات الجزائرية بتطوير برامج البحوث والاهتمام بالجانب التطبيقي بما يكفل تكوين مدققين قادرين على مزاولة المهنة.

أفاق البحث

في الاخير نرجو أن يكون هذا العمل محل اهتمام من طرف الباحثين ، وأن يكون محل دراسة الأجيال القادمة لذلك نقترح المواضيع التالية :

اوجه التنسيق والتعاون بين لجان التدقيق والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين وأثره في تفعيل انظمة الرقابة الداخلية .

-مجالات مساهمة المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين في تفعيل الحوكمة

-دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات

-اثر التدقيق في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

المـراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

خلف عبد الله الواردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، دار الوراق للنشر ، الأردن 2006.

احمد حلمي جمعة ، معاصرة في التدقيق والتأكيد ، دار الصفاء للتوزيع والنشر، الأردن، 2009

احمد السيد احمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعة ، الإسكندرية 2005

خالد الخطيب خليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، دار المستقبل للنشر،الاردن، 2009.

نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار الصفاء للنشر، الاردن، 2009

حسين أحمد ممدوح حسين القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، دار الثقاثة للنشر ، الاردن.

حسين القاضي مؤمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية، دار العلمية الدولية للنشر، الاردن، 2000

عبد الوهاب نصر علي، هاني خليل فرج، المراجعة الخارجية، مصر ، 2021

احمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية، دار الجنان للنشر، الاردن، 2015

المجلات والملتقيات

يونس زين ، تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، الجزائر .2010

محمد فلان التدقيق الداخلي وعلاقته بالضبط الجودة في المؤسسات العمومية والاقتصادية، الملتقى الوطني الثامن، سكيكدة، 2010.

الاتحاد الدولي للمحاسبين ، اصدارات معايير الدولية للتدقيق،

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Institut français de l'audit des contrôle intemes ,cadre de référence internationale des pratiques professionnelles des l'audit Inteme , paris .

Alvin A arens, Randal j Elder Mark beasely , Auditing and assuranceserviees , prentice hall .2009

ثالثا:مراجع الأنترنت:

https://na.theiia.org/standards -guidance/mandatory-guidance/pages/Definition-of-internal -auditing.aspx

https://abdelhamidcpa.com/

htpps://mohasaba.3olom.org/263-topic

الملاحق

ملحق *1*:قائمة استقصاء خاصة بقسم مصلحة التجارية

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
1	هل قسم المصلحة التجارية على نظام الرقابة الداخلية؟	×		
2	هل قسم المصلحة التجارية هو من يقوم بعملية التمويل؟	×		
3	هل يشترك قسم آخر في أخذ بيانات متعلقة بالعميل؟		×	
4	هل توجد رقابة دورية على المعاملات المالية المتعلقة بالعميل؟	×		
5	هل هناك رقابة على العملاء المتأخرين عن السداد؟	×		
6	هل كل العمليات المتعلقة بالعملاء تتم بالمصلحة التجارية؟	×		
7	هل يحتوي قسم المصلحة التجارية على نظام رقابة آلية؟	×		

ملحق 2:قائمة استقصاء خاصة بمصلحة الالتزامات.

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
1	هل يحتوي قسم مصلحة الالتزامات على نظام الرقابة الداخلية	×		
2	هل يراعي رئيس مصلحة عنصر الوقت في المعاملات.	×		
3	هل تشترك مصلحة الالتزامات مع المصالح الاخرى في الائتمان .		×	
4	هل مصلحة الالتزامات تهتم بجذب العملاء.	×		
5	هل تحتوي مصلحة الالتزامات على نظام رقابة آلي.	×		
6				
7				

ملحق 3: قائمة استقصاء خاصة بقسم مصلحة العمليات الادارية والدعامة المحاسبية

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
1	هل يحتوي قسم العمليات الادارية والدعامة المحاسبية على نظام الرقابة الداخلية؟	×		
2	هل توجد بطاقة متعلقة بالحضور اليومي؟		×	
3	هل تعالج الاخطاء والفروقات؟	×		
4	هل يحتوي قسم العمليات الادارية والدعامة المحاسبية على نظام رقابة آلي؟	×		
5	هل يقوم رئيس المصلحة بالرقابة على مختلف العمليات؟	×		
6	هل يوجد العدد الكافي من الموظفين في المصلحة؟	×		
7	هل يوجد علاقة بين مصلحة العمليات الادارية والدعامة المحاسبية والمصالح الاخرى؟	×		